مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٣٧٠

المعقودة يوم الأربعاء
٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤
الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مكينون	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورنتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانزي بارنويفو
	باكستان	السيد أحمد علي
	البرازيل	السيد ساردينبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد شين جيان
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد ووكر

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/1994/492)

94-85578

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٠

التعبير عن الترحيب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في بداية الجلسة أن أعرف بوجود سعادة السيد عاصف أحمد علي وزير خارجية باكستان على طاولة المجلس وأرحب به باسم المجلس ترحيبا حارا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/1994/492)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، ألبانيا، جمهورية ايران الإسلامية، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، السنغال، السودان، السويد، كرواتيا، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، الهند، اليونان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، تمشيا مع أحكام الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن مجلس الأمن أرحب بوزير خارجية البوسنة والهرسك وأدعو سيادته الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد لوبليانكتيش مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد عليف (أذربيجان) والسيد كولا (البانيا) والسيد ولايتي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد رحمان (بنغلاديش) والسيد جيتين (تركيا) والسيد عبد الله (تونس) والسيد نياسي (السنغال) والسيد التني (السودان) والسيد سالاندر (السويد) والسيد دروبنياك (كرواتيا) والسيدة فريشيت (كندا) والسيد بدوي (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) والسيد ابراهيم مسعود (المملكة العربية السعودية) والسيد ليان (النرويج) والسيد أنصاري (الهند) والسيد بابولياس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، جاء فيها ما يلي:

«يشرفني، بصفتي رئيس المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في نيويورك أن ألتمس منكم السماح للسيد حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بأن يشترك، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي، في مناقشة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الأربعاء، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بشأن 'الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك'».

ولقد عممت الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1994/507.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ الى سعادة السيد الغابد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

لقد تلقيت أيضا طلبا مؤرخا في ٢٦ نيسان/أبريل من السفير دراغومير ديوكيتش للتكلم أمام المجلس. وبعد إذن المجلس، أعتزم دعوته للتكلم أمام المجلس أثناء مسار مناقشة البند المعروض عليه.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1994/492.

المتكلم الأول هو وزير خارجية باكستان.

السيد أحمد علي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): «لقد حدث خطب من العسير الكلام عنه ومن المستحيل السكوت عليه». إن هذه العبارة التي قالها إدموند بورك تسجل مشاعرنا عن حصار غورادزه.

لقد رحبت باكستان بالإنذار الذي وجهته منظمة حلف شمال الأطلسي الى الصربيين الذين يحاصرون غورازده. وكنا نأمل لو أن مجلس الأمن كان قد تصرف قبل بدء الصربيين للمذبحة في غورازده. إذن، لأنقذ مئات الأرواح وحال دون وقوع قدر كبير من المعاناة والمآسي الإنسانية.

إن ٠٠٠ ٧٠ رجل وامرأة وطفل بريء محشورون في جزء صغير من غورازده. وهم عمليا ما زالوا تحت رحمة المعتدي المتوحش. ولابد من الأمل في أن الصرب سيحترمون وقف إطلاق النار، وأن القوات متى سحبت من غورازده لن يعاد وزعها. وليس هناك ما يؤكد أنهم سيواصلون الامتثال لمطالب منظمة حلف شمال الأطلسي. وكما حدث في الماضي، فقد ينكثون بوعودهم. ففي هذه الحرب يعمل الصرب على تحقيق أهدافهم العديمة الرأفة لا بالعدوان

وإبادة الجنس فحسب بل أيضا بالخداع والنفاق. ومن سوء الحظ أن الأمم المتحدة كانت ضعيفة أمام شقاوة الصرب مثل ضعفها أمام نفاقهم. لذلك لا يسعنا أن نتهاون إزاء غورازده، ولا إزاء المجـــرى المقبل للصراع الوحشي في البوسنة والهرسك.

إننا نشهد في البوسنة والهرسك مزيجا من العدوان والفظائع قل ما رأينا مثله في قرننا العشرين الملطخ بالدماء. في هذه الحرب المتوحشة يلجأ الصرب الى قتل الرجال والنساء والأطفال دون رحمة؛ والتعذيب الروتيني للآلاف من الأبرياء؛ والاغتصاب المنهجي لآلاف النساء المسلمات؛ والقصف المتعمد للأبنية المدنية والسكنية، بما فيها المستشفيات؛ والفتـــك العشوائـــي بالرجال والنساء والأطفال العاجزين بالدبابات والمدفعية؛ وإعاقة القوافل الإنسانية؛ وأخيرا، تدمير المساجـــد والمباني الإسلامية الأخرى.

من كان يتوقع أن يحدث مثل هذا السلوك الإنساني في هذا اليوم وهذا العصر؟ من كان يصدق أن هذا قد يحدث في نفس القارة التي تفخر بالتزامها بقيم حقوق الإنسان وحكم القانون؟

لقد جئت الى هذا المجلس لأعبر عن مشاعر القنوط والاستياء التي يشعر بها شعب باكستان، بل العالم الإسلامي كله، إزاء مأساة البوسنة والهرسك. إن شعوبنا تتساءل: كيف سمحنا لعملية إبادة الجنس هذه أن ترتكب ضد المسلمين العزل؟ إنهم يسألون: ما الذي سنفعله لمعاقبة المسؤولين عن اغتصاب ٤٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة مسلمة في البوسنة والهرسك؟ إن شعوبنا تطالبنا، نحن الحكومات، بالعمل على وقف العدوان الصربي، ووضع حد لقتل المسلمين البوسنيين.

إن البلدان الإسلامية تود أن تستجيب لتوقعات شعوبها المشروعة هذه. ونحن نريد أن نفعل ذلك وفقا للشرعية الدولية. وخلال هذا الصراع القاسي، سعت باكستان والبلدان المسلمة الأخرى الى تصحيح الوضع من خلال مجلس الأمن. وطالبنا بالعمل، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة؛ وطالبنا بالتنفيذ المخلص لقرارات المجلس. وللأسف، فإن مجلس الأمن، في معالجته لهذه الحرب، لم يكلل نفسه بأكاليل المجد.

إن مجلس الأمن يمنع من الوفاء بمسولياته بموجب الميثاق. وقد أخفق في وقف العدوان الصربي، ناهيك عن عكس اتجاهه. لقد اختار المجلس، لشهور طويلة، أن يتجنب إجراءات الإنفاذ. وتصرف بطريقة متقطعة. وفعل القليل القليل، وبعد فوات الأوان. وكانت قرارات المجلس، التي تم التوصل إليها من خلال عملية غريبة من المشاورات غير الرسمية، تخدم الاستراتيجية الصربية للتوسع الإقليمي التدريجي. وقد شجع تردد المجلس مجرمي الحرب الصربيين على مواصلة حملة فظائعهم الدموية.

إن ما حدث في السنتين الماضيتين في البوسنة والهرسك سيبقى فصلا قاتما في تاريخ الحضارة الحديثة. إن دولة صغيرة مسالمة - وهي عضو ذو سيادة في الأمم المتحدة - تتعرض للتمزيق الجسدي باستخدام القوة والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

لقد شهد العالم تطور هذه المأساة على شاشات التلفاز. وأخفق العالم في نجدة شعب أعزل.

وبدلا مـــن اعـــلاء قيـــم حقوق الإنسان والديمقراطية وتقرير المصير - التي كانت الفائزة في الحرب الباردة - دعت مفاوضات جنيف الى حلول عملية تضر بالمبادئ الأساسية للعدالة والإنسانية. لقد دعا الرئيسان المشاركان الحكومة البوسنية الى قبول آثار العدوان وإبادة الجنس، وإعطاء الشرعية لاستخدام القوة والتطهير العرقي من جانب الصربيين. وبكل حق، اختار البوسنيون أن يقاوموا، وأن يقاتلوا، بدلا من أن يقبلوا عملية تعني القضاء عليهم في النهاية كشعب.

وأنا أعتقد أن من حقنا أن نتساءل: لماذا لم تحرك فظائع البوسنة والهرسك الضمير العالمي؟ لماذا لم يقم العالم حتى الآن بعمل لوقف الفظائع والجرائم التي شاهدناها جميعا على شاشات التلفاز؟ هل سبب ذلك أن الضحايا مسلمون؟ هل عاد العالم الى هذا النوع من القبلية؟ هل نشعر بالألم فقط عندما يكون الضحايا من أقربائنا أو من عرقنا أو ديننا؟

إن الكثيرين فـــي البلدان الإسلامية يرون ما يحدث في البوسنة والهرسك لا كحادث منعزل وإنما كجزء من نمط مستمر. إنهم يرون المسلمين فـــي كثيـــر مـــن أجـــزاء العالم - في كوسوفو، وجامو وكشمير، وأذربيجان، وفلسطين يتعرضون للعدوان، والقمع، والتمييز. وينظر إليهم على أنهم أهداف للعنف، حتى في بعض من أكثر المجتمعات استنارة. إن عواقب السماح باستمرار هذا التصور لا تحتاج الى ايضاح.

إن الصراع في البوسنة والهرسك ليس مجرد تحد يواجه أوروبا والعالم الإسلامي. إنه، في المقام الأول، تحد للمبادئ والقواعد التي بني عليها الصرح الحالي للعلاقات فيما بين الدول. ففي بداية هذا القرن، شهد العالم حربا دموية أشعلتها حادثة قتل في سراييفو. ويجب علينا ألا نسمح للتاريخ بأن يكرر نفسه.

إن الإنذار الذي أصدرته منظمة حلف شمال الأطلسي للصـــرب بتاريخ ٢٢ نيسان/ابريل كـــان خطوة نأمل في أن تكون الأولى في عملية سياسية جديدة للنهوض بالسلم العادل في البوسنة. ولابد لنا أن نضمن أن يحترم الصرب بدقة وقف إطلاق النار في غورازده، وأن يسحبوا قواتهم من المنطقة الآمنة على الفور، كما ورد في الإنذار. ولابد للقوافل الإنسانية أن تصل الى غايتها؛ وأن عرقلتها ينبغي أن تؤدي الى الضربات الجوية التي هددت بها منظمة حلف شمال الأطلسي.

إننا نحث الأمين العام على اتخاذ إجراء عاجل لتوسيع نطاق وزع قوة الأمم المتحدة للحماية في غورازده، لضمان

الأمـــن والإغاثة لسكانها. لقد عرضت باكستان في شهر تموز/يوليه ثلاثة آلاف جندي لقوة الأمم المتحدة للحماية من أجل حماية "المناطق الآمنة". وبعد تأخير طويل - لا نحمّل أحـــدا مسؤوليته - سيكون جنودنا مستعدين للوزع خلال الأسابيع القليلة القادمة. ونأمل في أن يتم وزع قواتنا لتوفير الحماية الفعالة لغورازده و "المناطق الآمنة" الأخرى وفقا لقرار المجلس ٨٣٦ (١٩٩٣).

ومما يثلج صدورنا أن مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي استجاب أيضا على نحو طيب لاقتراح الأمين العام بتوسيـع نطاق الإذن بالضربات الجوية والمناطق المحظورة الى المناطق الأخرى التي أعلنتها الأمم المتحدة "مناطق آمنة" توزلا وزيبا وبيهاتش وسريبرينتسا.

إن التهديد لهذه "المناطق الآمنة" سيستمر ما لم يجبر الصربيين على تسليم أسلحتهم الثقيلة الى الأمم المتحدة. وترى باكستان أيضا أنه ينبغي النظر في الإذن بالضربات الجوية لا ضد المدفعية والدبابات الصربية المهاجمة فحسب بل أيضا ضد مراكز القيادة والسيطرة التي تصدر منها الأوامر لإشاعة الدمار والموت بين صفوف الأبرياء في "المناطق الآمنة". وأفضل رادع ضد حدوث المزيد من العنف هو التهديـــد بالضربات الجوية المباشرة على مجرمي الحرب الصربيين الذين يشنون حربهم الخبيثة من مقرهم في "باله".

إن شعب البوسنة والهرسك سيظل ضعيفا أمام الهجمات الصربية مادام يحرم من وسائل الدفاع عن النفس. إن حظر توريد السلاح المفروض بمقتضى قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١) ظالم. إنه لا يزال يمكن الصرب المسلحين تسليحا جيدا من تنفيذ حربهم العدوانية ضد المسلمين البوسنيين العزل.

لماذا تحرم جمهورية البوسنة والهرسك من السلاح للدفاع عن النفس؟ عندما اتخذ المجلس القرار ٧١٣ (١٩٩١)، لم تكن دولة البوسنة والهرسك قائمة. وكان الحظر يرمي إلى الحد من النوايا العدوانية لجيش يوغوسلافيا السابقة الذي كان يوشك أن يشن هجوما على كرواتيا. وهذا الجيش نفسه هو الذي تطالب البوسنة بوسيلة الدفاع عن النفس ضده. ومما يعد مهزلة أن تمنع البوسنة والهرسك من الحصول على الأسلحة بسبب حظر فرض لوقف عدوان يرتكبه نفس الطرف الذي تواجهه في الحرب الآن.

ما من مبدأ من مبادئ القانون وما من مبدأ من مبادئ العدالة يمكن أن يبرر منع ضحية عدوان صارخ من حيازة وسيلة الدفاع عن النفس. إن حق الدفاع عن النفس الفردي والجماعي وارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وما من قرار من قرارات مجلس الأمن يمكن أن يلغي أو يَجُبّ هذا الحكم من أحكام الميثاق. وإلى الذين يعارضون رفع حظر توريد السلاح الظالم هذا المفروض ضد البوسنيين، نوجه هذا السؤال: لو أنهم تعرضوا لنفس الأعمال الوحشية التي يتعرض لها المسلمون البوسنيون، ولو أن نساءهم اغتصبن بطريقة منتظمة، ولو أنهم طردوا من ديارهم وقراهم ومدنهم، ألم يكن من حقهم قتال المعتدي؟ أم أن حق الدفاع عن النفس ليس متاحا إلا لبعض الشعوب المنتقاة؟

نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ستقترح باكستان أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يعلن به أن أحكام القرار ٧١٣ (١٩٩١) لا تنطبـــق على جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن نرحب بالأصوات التي ترتفع في كونغرس الولايات المتحدة وغيره مطالبة بتوفيـــر المساعدة العسكرية من جانب واحد للبوسنيين.

ينبغي ألا يرضخ العالم لفكرة «صربيا الكبرى». ويجب أن نتذكر نتائج ميونخ منذ أكثر من نصف قرن. ففي ذلك الوقت لم يمنع الاسترضاء الحرب. إن تسوية سياسية دائمة في البوسنة والهرسك لا يمكن أن تكون رهنا بقبول آثار العدوان. والحجة القائلة بأن «الحقائق» التي أنشأها استخدام القوة ينبغي أن توفر الإطار للسلام حجة خاطئة أخلاقيا. وقد ثبت أيضا أنها غير مقبولة سياسيا، لأن المبادئ والحقيقة لا يمكن أن تطبق بطريقة انتقائية، كما أنها غير قابلة للتقسيم. إن أي حل سياسي للأزمـــة في البلقان يجب أن يحافظ على سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدة أراضيها. ويجب أن يقوم على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الاتفاق الذي وقع مؤخرا بين الحكومة البوسنية والكروات لإنشاء اتحاد فيدرالي علامة ايجابية. إنه يبين أن السلم قد يكون ممكنا رغم المرارة التي خلفها سفك الدماء. وهذا الاتفاق يوفر نقطة انطلاق لتسوية سلمية شاملة في البوسنة والهرسك. وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم سلطته ونفوذه لاقناع البوسنيين الصرب بقبول هذا الاتفاق بإقامة اتحاد فيدرالي في البوسنة والهرسك.

إن أية عملية سياسية جديدة تحظى بتأييد مجلس الأمن يمكن أن تنشئ قوة دفع نحو اتفاق سلام شامل. وعملية السلام هذه يجب أن تكفل المشاركة والتأييد التامين من جانب البلدان الإسلامية.

إن فشل المجتمع العالمي في وقف وعكس اتجاه العدوان في البوسنة والهرسك ستكون له نتائج بعيدة المدى بالنسبة إلى مستقبل السلم والاستقرار العالميين. وإذا ما ظل هذا العدوان دون ردع، فإن الدول الأصغر والأضعف، وهي الدول الضعيفة عسكريا، ستفقد ثقتها بقدرة الأمم المتحدة على ضمان أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها بشكل جماعي، إن الفشل في عكس اتجاه العدوان الصربي من شأنه أن يشجع الدول الضاربة على تحدي المجتمع العالمي وانتهاك القواعد المقبولة دوليا. إن القوة يمكن أن تصبح العملة الوحيدة للعلاقات الدولية، ومن شأن الفوضى أن تكون المصاحبة لها.

إن فريق اتصال وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك اجتمع صباح اليوم في دورة طارئة. وأصدر الوزراء اعلانا يدين بشدة العدوان الصربي الغاشم ضد غورازده. ويعرب عن الأسف العميق بشأن عجز الأمم المتحـــدة عن الحفاظ علـــى حرمـــة «المناطق الآمنة». وأعلن

وزراء الخارجية أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك، وأن حظر توريد الأسلحة ضد الحكومة البوسنية ظالم وغير شرعي ويتناقض بشكل مباشر مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وطالب الوزراء أيضا بالسحب الكامل التام للأسلحة الثقيلة الصربية من غورازده. وطالبوا بتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية. وأعرب الوزراء عن تأييدهم لعقد مؤتمر دولي للسلام معني بيوغوسلافيا السابقة وقرروا دعوة فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك للمشاركة بالكامل في ذلك المؤتمر. وقرروا أيضا تكثيف الجهود في مجلس الأمن ومع منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) لتحقيق هذه الأهداف.

إن سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك مفوضون بالعمل على تحقيق أهداف الإعلان بشكل فعال، وبخاصة فيما يتعلق بتعديل القرار ٧١٣ (١٩٩١) لتمكين الحكومة البوسنية من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس.

وفي حالة فشل هذه الجهود في تحقيق النتائج المرجوة، سنسعى إلى عقد دورة عاجلة للجمعية العامة للسعي إلى تحقيق السلام العادل في البوسنة والهرسك.

أود أن أشكركم السيد الرئيس على عقد هذا الاجتماع. ونحن نقدر قراركم بترأس هذا الاجتماع شخصيا. إننا ندرك تأييد بلدكم القوي لتطبيق مبدأي المساواة والعدالة في حل الصراعات. وأختتم بياني آملا أن نتجه - تحت قيادتكم الحكيمة - قدما لايجاد حل عادل مشرف لهذا الصراع المأساوي ولضمان الأمن الدائم لأهالي غورازده المحاصرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية باكستان على التعليقات الشخصية التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لتركيا، سعادة السيد حكمت جتن. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جتن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجري مناقشة لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك مرة أخرى في أعقاب تطورات جديدة وتوقعات جديدة. ومع هذا، لا يمكننا أن نبدي كثيرا من التفاؤل، لأن آمالنا تحطمت مرات عديدة نتيجة العدوان الصربي المجدد والإبادة الجماعية غير المكبوحة ضد شعب جمهورية البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق، المتعددة الديانات.

لقد كانت الجولة الأخيرة من الفظائع في «المناطق الآمنة»، التي حددتها الأمم المتحدة وفي منطقة غورازده بالذات جزءا من حملة إبادة جنس منهجية قام بها المتطرفون الصرب في البوسنة والهرسك طوال السنتين الماضيتين. وإن العدوان الإرهابي ضد غورازده يشكل مرة أخرى اختبارا لفعالية الأمم المتحدة في صياغة مستقبل النظام الدولي.

لقد حاولنا، في مناسبات عديدة، إقناع مجلس الأمن بأن يضع حدا زمنيا للجانب الصربي للامتثال لقراراته. وكذلك أكدنا على أن المعتدين ينبغي تحذيرهم على نحو جلي بأنهم إذا لم يمتثلوا فإنهم سيواجهون آثار تحديهم. وللأسف، فإن كل دعواتنا ونداءاتنا المماثلة قد سقطت على آذان صماء لفترة طويلة.

وبعد سنتين وبعد ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ قتيل، نشهد وعيا متزايدا تزايدا متواضعا بأن العمل الحازم والدبلوماسية المدعومين بالقوة هما الوسيلة الوحيدة الفعالة لوقف المعتدين. ويؤمن الرأي العام العالمي أكثر وأكثر أن الافتقار الى التصميم وفقدان المصداقية يحولان الأمم المتحدة الى شريك متواطئ في عمليات «التطهير العرقي» الصربية، بدلا من أن تكون مدافعا عن تسوية عادلة ودائمة.

وإن مثل هذه الاعتقادات هي التي حدت بنا الى أن نرحب بقرارات منظمة حلف شمال الأطلسي الصادرة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ و ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤ وأن نشارك بنشاط في صياغتها، وهي القرارات التي اتخذت بناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة. ومع أن هذه القرارات جاءت متأخرة، فلا نزال نعتبرها خطوات في الاتجاه الصحيح.

وفي الواقع، إن خيار الضربات الجوية لوقف العدوان الصربي كان من الأمور التي تحبذها حكومتي منذ بداية المأساة في البوسنة والهرسك. وفي آب/اغسطس ١٩٩٢، اقترحنا خطة مماثلة لقرارات منظمة حلف شمال الأطلسي. وفضلا عن ذلك، عندما اتخذ أول قرار لحلف شمال الأطلسي في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، دافعنا عن الرأي القائل بأن ذلك لا ينبغي أن ينطبق فحسب على سراييفو ولكن أيضا على جميع «المناطق الآمنة» الست التي حددتها الأمم المتحدة. ولو أن اقتراحنا كان قد قُبل في ذلك الحين، لكان قد أدى الى إنقاذ حياة ٧١٥ فردا قتلهم المعتدون الصرب في غورازده.

والآن وصلنا الى منعطف خطير للأزمة في البوسنة والهرسك. وفي هذه المرحلة الحاسمة، وبعد عامين من الرعب الذي لا يمكن وصفه، نأمل أن تكون أعمالنا متفقة مع كلماتنا في نهاية المطاف. وينبغي أن يفهم المعتدي الرسالة الواضحة بأننا مصممون على ألا نسمح للاستعمال الصريح للقوة بأن يكافأ أو للجرائم الوحشية التي ترتكب ضد الانسانية في البوسنة والهرسك بأن تمضي بلا عقاب. وإذا لم يمتثل الصرب للأحكام الواردة في قرارات منظمة حلف شمال الأطلسي في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فلا بد أن يعرفوا أن الضربات الجوية سوف تتم لتدمير قدرتهم على مواصلة هجماتهم الوحشية وجرائمهم الارهابية ضد شعب البوسنة الأعزل.

ولابد أن نؤكد مرة أخرى أن تركيا تحبذ بقوة التسوية التفاوضية. ومع ذلك، فإن مثل هذه التسوية ينبغي أن تكون عادلة وقابلة للتطبيق. ولابد أن نأخذ في الحسبان أنه لم يحدث في التاريخ من قبل أن ساد السلام في ظل الظلم،

والعدوان والعنصرية. وبالنسبة للتسوية السلمية والعادلة والقابلة للتطبيق، لابد من أن تزال آثار «التطهير العرقي» وإبادة الجنس دون مزيد من التأجيل. وإننا نرى أن مثل هذه التسوية السلمية لا يمكن التفاوض بشأنها على نحو معقول إذا استمر الصرب المتطرفون في تلقي مزيد من الاشارات الخاطئة التي تجعلهم يتصورون أنهم لا يزال بوسعهم أن يختبروا إرادة المجتمع الدولي. وبقدر ما يسرع المعتدون في التخلي عن أسلحتهم في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، ستكون الفرص أفضل لإجراء محادثات السلام.

وإن اتفاقات واشنطن بين البوسنيين والكروات قد وضعت الأساس لعملية سلام دائمة. ويستهدف الزخم نحو السلم الناجم عن هذه الاتفاقات الحفاظ على وحدة أراضي البوسنة والهرسك كمجتمع، متعدد الثقافات، ومتعدد الأديان ومتعدد الأعراق مفتوح لمشاركة صرب البوسنة. وهنا، لابد أن نفرق بين غلاة الصرب الذين يتوقون الى إنشاء صربيا الكبرى الموحدة عرقيا والصرب الديمقراطيين المعتدلين الذين يفضلون العيش في البوسنة والهرسك المتعددة الثقافات، والموحدة.

وينبغي أن يكون واضحا أن الحرب في البوسنة ليست حربا دينية. لقد كانت البوسنة ملاذا للمسيحيين، واليهود والمسلمين. وتمتعت كل هذه المجموعات الدينية لقرون طويلة بحياة مشتركة في البوسنة. وإن إطالة أمد العدوان تفضي الى تدمير روح العيش والعمل معا هذه. كما أن هذا يغذي التصور بأن التمييز الديني يتابع ويجري تنفيذه ضد مسلمي البوسنة. بل إن رئيسا أمريكيا سابقا - هو الراحل ريتشارد نيكسون - قال إن «حصار سراييفو ما كان يمكن أن يستمر الى هذا الحد لو أن الضحايا لم يكونوا مسلمين، وكانوا مسيحيين أو يهود أساسا». ولهذا، ينبغي أن يكون هدفنا هو الحفاظ على البوسنة والهرسك بطابعها المتعدد الثقافات والتعددي.

وفي هذه المرحلة، إن بدء عملية محاكمة سريعة لمجرمي الحرب تصبح بالغة الأهمية. ويشكل تحديد مسؤولية مرتكبي جرائم الحرب أحد الأعمدة الرئيسية للردع الأساسي ضد العدوان.

ومع ذلك، ليس هناك ما هو أهم بالنسبة للردع من إتاحة الفرصة للبوسنيين من أجل الحصول على وسائل حق ممارسة الدفاع عن النفس. وسنواصل إصرارنا على أن يوضح مجلس الأمن الرأي القانوني القائل بأن قراره ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق ولا يجب أن ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك. إن البوسنيين يطالبون بحقهم الأصيل في الدفاع عن أنفسهم، وفي الدفاع عن الديمقراطية ضد الطغيان. وإن استمرار حرمانهم من هذا الحق لا يعتبر إلا تشجيعا للعدوان الصربي.

وإن المجتمع الدولي لابد أن يستخلص الدروس من آخر مذبحة صربية في غورازده: إن المعتدين لا يفهمون إلا لغة الصلابة. فكيف نخلق مناخا يتسم بالمصداقية لمفاوضات السلام إذا بقي البوسنيون عـُزلا؟

إننا نتوقع تنفيذا فوريا لقرارات منظمة حلف شمال الأطلسي لحماية كل «المناطق الآمنة» في البوسنة والهرسك. ولكن البوسنة والهرسك لا تتكون فقط من «المناطق الآمنة» الى سجون مفتوحة تحت رعاية الأمم المتحدة بالنسبة لسكانها.

وإن مجلس الأمن قد أكد من جديد في جميع قراراته ذات الصلة سيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك ورفض حيازة الأراضي عن طريق استخدام القوة وممارسة «التطهير العرقي». وقد آن الأوان لأن يضع مجلس الأمن هذه المبادئ موضع التنفيذ. وإن ما يحتاجه لتحقيق هذا الهدف هو ضمان التنفيذ الكامل لجميع قراراته. وفضلا عن ذلك، إن العزلة الدبلوماسية والحظر الاقتصادي المفروضين على المعتدي لا بد من زيادتهما. وهذا بدوره، سيهيئ الظروف التي يـُبنى عليها زخم السلم الناجم عن اتفاقات واشنطن.

ووفقا لهذا المنطق، فإننا نرحب بالدعوات الأخيرة لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن البوسنة والهرسك. وكما أعلن أيضا الممثل الدائم لكرواتيا في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أمام هذا المجلس، فإن لمنظمة المؤتمر الاسلامي دورا هاما تقوم به في مثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن نتوقع أن تدعى الدول الأعضاء في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي والمعني بالبوسنة والهرسك الى المشاركة عند انعقاد مثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إننا نؤيد تأييدا قويا تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بقوات إضافية. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار ٩١٤ (١٩٩٤) الذي اتخذ هذا الصباح. وتجري الاستعدادات لوزع مفرزة تركية كجزء من قوة الحماية في البوسنة والهرسك، ولن تدخر المفرزة جهدا للمساهمة في الوفاء بالتزامات الأمم المتحدة نحو السلم.

إن ما نراهن عليه في البوسنة والهرسك كثير، وهو لا يقتصر على إعادة الشرعية الى البوسنة والهرسك، بل أيضا الأمل في تجنب المزيد من الحروب العرقية والدينية في أجزاء أخرى من العالم. إن خيانة البوسنة والهرسك المتعددة الثقافات والأعراق كانت وستبقى فوق كل شيء خيانة للمبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة. وإذا فشلت الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فإن البلقان وأوروبا والعالم بأسره سيتحمل نتائج هذه الأخطاء المريرة.

إن الدول الأعضاء علقت آمالها على الأمم المتحدة في تحقيق عالم أفضل. ونحن جميعا مسؤولون أمام الأجيال المقبلة عن استعادة هيبتها وسلطتها المعنوية. وحكومتنا وشعبنا لن يتوقفا عن تأييد شعب البوسنة والهرسك. والدوافع وراء ذلك هي التزامنا بالمبادئ الأخلاقية وبالعدالة. إن القانون الدولي لا يسمح بالبقاء على الحياد بين المعتدين المتوحشين وضحاياهم. وللسبب نفسه، سنواصل بصدق تقديم كل عون الى شعب البوسنة والهرسك الشجاع في نضاله العادل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في ماليزيا. أرحب بمعاليه وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بدوي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي، تترأسون جلستنا هنا اليوم. إن حكومة ماليزيا تدرك الدور النشط الذي تضطلع به حكومة نيوزيلندا والتزامكم الشخصي والتزام السفير كيتنغ بالتوصل الى حل للحالة المأساوية في البوسنة والهرسك.

لقد أوفدتني حكومة ماليزيا استجابة لقرار اتخذته منظمة المؤتمر الإسلامي يقضي بالمجيئ الى نيويورك مع بعض زملائي في المنظمة للإعراب بوضوح عن مدى شعورنا بالاستياء إزاء تطور الحالة في البوسنة والهرسك. إن ماليزيا شعبا وحكومة وبرلمانا لا يسعها أن تفهم على الاطلاق كيف يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهما الممثلان للمجتمع الدولي، أن يوضعا في هذا الموقف العاجز حيث لم يتم عمل شيء على الإطلاق لوقف الأنشطة المستمرة والدموية للصرب. فلقد مات ٠٠٠ ٢٠٠ بوسني، واغتصبت الآلاف من النساء وضاعت الملايين بفعل تدمير الممتلكات منذ بدأ الصرب عدوانهم قبل عامين.

وبالإشارة الى غورازدة بصفة خاصة، نجد أنه لا يمكن تصديق أن استجابة الأمم المتحدة وهذا المجلس كانت بهذا الضعف. ونشعر بالانزعاج والارتياع إزاء عجزهما عن اتخاذ اجراء سريع وفعال على أساس تعاون فعال بين مجلس الأمن والأمين العام ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وإذا كانت غورازدة مثالا على مصير "منطقة آمنة" فليس هناك أمل كبير بالنسبة للمناطق الأخرى مثل بروكو. وفي حالة غورازدة أيضا، فإن منطقة الاستبعاد أقل مما هو وارد في القرار ٩١٣ (١٩٩٤). فما هو مدى أمن هذه المناطق عندما لا تسحب المدفعية الثقيلة الصربية الى صربيا كما طالب القرار ٧٥٢ (١٩٩٢)؟

في بلدي يساور الناس الشك في دافع الدول الرئيسية، وكذلك في الاجراءات التي اتخذها الأمين العام والمسؤولون التابعون له. وخيبة الأمل الجماعية هذه لا يشعر الناس بها في ماليزيا وحدها بل وفي كل مكان. وهي واضحة حتى في هذا البلد، حيث ألقت أجهزة الإعلام الضوء على القلق العميق للناس إزاء مهانة الأمم المتحدة على أيدي الصرب. وحتى الثقة بمكتب الأمين العام تتأثر بذلك.

إن شعب ماليزيا يتذكر، على عكس ذلك، العمل الجماعي الحازم الذي أقدم عليه مجلس الأمن والدول الكبرى خلال حرب الخليج. ففي ذلك الحين، كانت الدول الكبرى، نتيجة لتحديد مبكر لمصالحها الوطنية، على استعداد للمسارعة الى العمل، حتى الى حد تجاوز الولايات المناطة من جانب مجلس الأمن. ولم يكن هناك لجوء الى الاجراءات الغريبة والمثيرة للبلبلة التي نراها الآن في حالة البوسنة والهرسك.

بعد المذبحة في سراييفو، جاءت غورازدة. لقد أزهقت حياة ٧٠٠ شخص، وجرح أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص وشرد ٠٠٠ ٢٠ شخص. مع ذلك لم يتم عمل شيء لتجنب تكرار هذه الأحداث. ألم نتعلم شيئا من مأساة البوسنة حتى الآن؟ في كمبوديا، سارعنا الى اتهام الخمير الحمر بالقتل الجماعي. فلماذا نصمت إزاء القتلة الصرب؟ وكما قال الرئيس الراحل نيكسون، حسبما جاء في الأنباء مؤخرا، وحسب اقتباس صديقي، وزير خارجية تركيا قبل قليل، إن القتل في البوسنة والهرسك «ما كان ليستمر كما هو عليه لو لم يكن الضحايا مسلمين وإنما كانوا مسيحيين أو يهودا» في أغلبهم.

إن أحداث غورازدة وضعت مجلس الأمن والدول الكبرى وآلية الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام، في موقف صعب. فقد كشفت، في جملة أمور، الانهيار في تسلسل القيادة بين الموقف المبدئي والمسؤولية والحاجة الى العمل. ولا يمكننا إلا أن نخلص الى أنه بين آلية الأمم المتحدة ممثلة بالأمين العام، ومجلس الأمن ومنظمة حلف شمال الأطلسي، كان هناك تهرب واضح من المسؤولية. وهذا أدى الى إثارة السؤال في العديد من الدوائر عمن هو المسؤول بالفعل. فعندما نتكلم الى الأمم المتحدة يشار الأصبع الى منظمة حلف شمال الأطلسي، وعندما نتوجه الى الثانية، يقال لنا إن الأمم المتحدة هي المسؤولة.

وعلى الرغم من الانتهاكات الواضحة لقرارات الأمم المتحدة من جانب الصرب، لم يتخذ عمل فعال ضدهم. بل حدث يوم ٢٣ نيسان/أبريل، وبعد الانذار الذي وجهته منظمة حلف شمال الأطلسي وبعد انتهاكات واضحة من جانب الصرب، إن مسؤول الأمم المتحدة على الأرض أعطى لنفسه الحق في عدم اتخاذ الاجراء اللازم حتى عندما كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تصر على ضربات جوية لها ما يبررها. والواقع إنه قبل أسابيع من الهجوم الصربي على غورازدة، قلل المسؤولون في الأمم المتحدة من احتمال الهجوم الوشيك، على الرغم من الانذارات المبكرة التي وجهها البوسنيون.

ما هو دور قوة الأمم المتحدة للحماية كما ورد في قرارات مجلس الأمن، ولاسيما القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣)؟ هل قوة الحماية موجودة هناك لحماية نفسها أم لحماية ضحايا العدوان الصربي والاغتصاب وإبادة الجنس و«التطهير العرقي»؟ قوة الحماية موجودة هناك كعملية لحفظ السلم ولكن السلم لا يحافظ عليه ولا ينفذ. إن قوة الحماية تقلصت بحيث باتت تقوم عمليا بحماية الأغذية. وحتى هذه الحماية غالبا ما تعرقلها مجموعات الصرب دون عقاب. لقد نقل الصرب بهدوء الأسلحة التي كانوا قد سلموها بينما وقفت قوة الأمم المتحدة للحماية عاجزة فعليا. ويبدو لي أن قوة الحماية في البوسنة والهرسك هي مثل رجل شرطة ليس متسلحا إلا بعصا لحماية مدينة يرعبها السفاحون. فلا عجب أن فشل في مهمته.

لقد بعثت ماليزيا حتى الآن ٥٠٠ ١ جندي الى البوسنة كجزء من قوة الأمم المتحدة للحماية. ويتعين علينا أن نشرح لشعبنا لماذا يوجدون هناك. والأجوبة ليست سهلة، علما بعجز قوة الحماية عن المحافظة على السلم أو إنفاذه نحن على استعداد لأن نخسر الأرواح إذا كان لا بد من ذلك، ولكن فقط لحماية أرواح الآخرين. ونعرف أيضا بوجود مسؤولين متفانين في الأمم المتحدة يشعرون بالأسى والإحباط، يرون مثلنا المذابح ولا يدركون لماذا تبقى الأمم المتحدة عاجزة.

إن اجتماعنا هنا يتوافق مع تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. وحكومتي تشعر بخيبة أمل عميقة لو لم نتخذ إلا قرارات تقنية. إن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة أشهر لا يتصدى للحاجة الى إعادة النظر في الولاية حتى على رغم اعتراضات بعض البلدان الكبرى.

ونعتقد أن قوة الأمم المتحدة للحماية هي بصورة واضحة عملية لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة تنطوي على إنفاذ السلم أيضا. ويجب تسليح قوة الحماية وتجهيزها بالمعدات وفقا لذلك من أجل إنفاذ السلم وحماية شعب البوسنة والهرسك. إن إنفاذ السلام وحماية الأرواح يجب أن يعنيا بالنسبة للأمم المتحدة أن ولايتها تتضمن أيضا الدفاع الوقائي.

إن التحدي الصربي الذي يقرن الدبلوماسية بالاستراتيجية العسكرية ضد الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي يجب التصدي له على أساس العين بالعين. إن حدود مقدرة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي وتصميمهما اختبرها الصرب الذين يعرفون على وجه الدقة كيف يتجنبون نيران حلف شمال الأطلسي. وبدلا من الأمم المتحدة، استفاد الصرب على نحو فعال من نهج الترهيب والترغيب لخدمة غرضهم. لقد آن الأوان، في واقع الأمر، أن تدرك الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي هذه الحقيقة والتصرف على أساسها.

ويجب تجهيز قوة الأمم المتحدة للحماية تجهيزا جيدا وأن تسلح تسليحا جيدا لكي تشكل رادعا فعالا للصرب، ويجب الاشارة الى أنهم مازالوا مسلحين تسليحا جيدا. ومن الواضح أن الرسالة الوحيدة التي يفهمها الصرب هي التهديد الجدي باستخدام القوة وإنفاذه. إن خطوط التموين الصربية ومراكز القيادة يجب أن تكون أهدافا لقوة الأمم المتحدة للحماية، إذا ما أريد تلقين الصرب درسا في التكاليف المرتفعة والباهظة للعدوان والإرهاب.

وفي الوقت نفسه، إن كل العروض المقدمة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وخصوصا من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، يجب قبولها. والبلدان الاسلامية، مثل ايران قد أعربت عن استعدادها للإسهام بقوات. ولا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن عروضا معينة لا يمكن قبولها لأسباب تاريخية. فإذا كان عرض روسيا، برغم دعمها التاريخي للصرب يمكن قبوله، فليس هناك من سبب يدعو الى رفض عروض من دول أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

هناك فكرة زائفة لدى بعض البلدان التي تقول بأنها لا تريد أن تنحاز الى طرف ضد طرف آخر. فعندما يقتل ٠٠٠ ٢٠٠ شخص وتغتصب الآلاف من النساء، ويجري ارهاب الآخرين من أجل إذلالهم وتحطيم روحهم الانسانية، فكيف لأحد فيه ضمير ينبض وحس أخلاقي ألا ينحاز؟ كيف يمكن للأمم المتحدة ألا تنحاز من أجل الوقوف الى جانب الضحايا البوسنيين؟ ألا ينبغي للأمم المتحدة أن تؤيد الضحايا؟ وهل نحن بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي مازلنا لا نفهم مع أي طرف نحن؟ وهل نحن بحاجة لإخفاء ضعفنا أو التستر عليه أو دوافعنا الخفية بالإصرار على أن البوسنة والهرسك تمر بحرب أهلية؟ إننا نغذي آلة الحرب الصربية ونسهم في قوتها التي يبدو أنها لا تقهر عندما نضع رؤوسنا في الرمال ولا نعترف بالأعمال الشريرة وهي ترتكب على مرأى منا.

وفي هذا الصدد، تعلق ماليزيا أهمية على عمل المحكمة الدولية لجرائم الحرب، التي ينبغي أن تحدد مرتكبي الجرائم ضد الانسانية. وهناك شواهد كافية حتى لمحاكمة القادة الصربيين على الفظائع التي ارتكبوها. إننا نشعر بخيبة الأمل أن بعض البلدان أعاقت عمل المحكمة منذ بداية عملها في وقت مبكر. وهذه البلدان كانت تسخر من عمل المحكمة وأشارت الى ندرة الأموال. وأود أن أشير في هذا المنعطف أن حكومة ماليزيا قررت الاسهام بمليوني دولار أمريكي في نفقات عمل المحكمة.

وشأني شأن زملائي في منظمة المؤتمر الاسلامي أود أن أكرر أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على البوسنة والهرسك. ونرى بقوة أن الحظر المفروض على الأسلحة ضد حكومة البوسنة والهرسك غير قانوني وظالم، ويقوض المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونضم صوتنا الى الدعوات الدولية المتزايدة، بما في ذلك دعوات ترتفع في الولايات المتحدة، من أجل السماح للبوسنيين بممارسة حقهم في الحصول على أسلحة دفاعا عن الحقوق الفردية والجماعية في الدفاع عن النفس، كما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق.

إن الحظر على الأسلحة ينبغي رفعه فورا لتمكين دولة عضو ذات سيادة من الدفاع عن نفسها ضد هذا العدوان الصربي. إن البوسنة والهرسك أكثر من مجرد المناطق الست الآمنة المحددة في القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣). إن وحدة أراضي البوسنة والهرسك يجب احترامها والمحافظة عليها. حتى لو فشل مجلس الأمن والدول الكبرى في ردع العدوان الصربي، فإنه يجب عليها ألا تقف عائقا في وجه قدرة البوسنة والهرسك على الدفاع عن نفسها.

ترحب ماليزيا بالاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي لإيجاد حل شامل للحالة في البوسنة والهرسك. ومع ذلك من الضروري أن تبقى الفرضيات الأساسية صحيحة وصالحة؟ ومن أجل تحقيق السلام يجب على المجتمع الدولي أن يسهم

في عملية السلام من خلال وضع الهياكل اللازمة وتهيئة الظروف الضرورية.

إن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا نجحت لأنه كانت هناك خطة شاملة للسلام. والخطة نفسها اعتمدت في أعقاب مؤتمر دولي شاركت فيه كل الأطراف المعنية وذات الصلة. وفي حالة البوسنة والهرسك إن المؤتمر الدولي المقترح يجب أن تشارك فيه أطراف الصراع، والدول الكبرى، والأمم المتحدة وغيرها، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي والبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية. إن المؤتمر يمكن أن تسبقه مشاورات غير رسمية بين الأطراف المعنية والمهتمة وفيما بينها. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة واشنطن الأخيرة التي أسفرت عن اتفاقات بين البوسنيين وبين البوسنة والهرسك وكرواتيا.

ولاحظنا أيضا المبادرة الأخيرة التي قامت بها بعض البلدان لتحريك عملية السلام قدما من خلال انشاء فريق اتصال. ولدينا أسئلة كثيرة بالنسبة لهذه المبادرة. لقد بزلت عدة جهود لم تؤد إلا الى زيادة الضغط على البوسنيين لقبول ما يسمى بالوقائع على الطبيعة، وهذا يعني الأراضي التي تمت حيازتها من خلال العدوان الصربي. هل فريق الاتصال الجديد سيكون من نفس النوع؟ وما هو وضع الأمم المتحدة في فريق اتصال مشكل على أساس يستثني الآخرين؟ فإذا أريد تشكيل فريق اتصال، فدعنا نستشير البوسنيين، الطرف الضحية. وكذلك وكتجمع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، فإننا بحاجة لأن نصر على أن نكون جزءا من أي تجمع تشكله الأمم المتحدة.

إن مؤتمر السلام لا ينبغي أن يسمح له بأن يستغله الصرب سعيا وراء إنشاء صربيا الكبرى. ويجب على الصرب أن يفهموا بأن ما يحوزون عليه عسكريا لا يمكن أن يقبل به العالم ككل. ويجب علينا أن نحذر بصورة جدية ضد أية حلول تبسيطية تقوم على أساس التقسيم الاقليمي. ولا يمكن لنا أن نتجاهل حقيقة أن البوسنيين قد امتلكوا أرضهم وممتلكاتهم طيلة قرون عديدة وأنها انتزعت منهم عنوة في السنتين الماضيتين. ولا يمكن لمؤتمر دولي أن يضفي شرعية على الأراضي التي حازها الصرب بالقوة. ولا يمكن لأية حكومة في البوسنة والهرسك أن تقبل مثل هذا الاقتراح. فلابد أن يكون سلام مشرف وعادل.

إن أية تسوية سلمية شاملة يجب أن تجسد التركيب المتنوع والمتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك. ولا ينبغي تقسيم البوسنة والهرسك على أسس عرقية، كما يطالب المعتدي الصربي. إن حكومة البوسنة والهرسك تتمتع بدعم كل البوسنيين، وليس دعم المسلمين البوسنيين فقط. إن الكثيرين ممن هم من أصل صربي يؤيدون حكومة البوسنة والهرسك في نضالها من أجل الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي البوسنة والهرسك وسياستها القائمة على تعدد الأعراق. وهذا النضال يجب أن يحظى بدعم الأمم المتحدة.

إن العالم، كما نراه، يتحرك نحو التعددية. والأمم المتحدة لا يمكن أن تكون طرفا في استراتيجية تمزق أوصال البوسنة والهرسك الى أجزاء وكيانات عرقية، يملك معظمها الصرب سعيا وراء تحقيق صربيا الكبرى.

إن من المهم بنفس القدر أنه مادام الصرب لا يمتثلون لدعوة المجتمع الدولي، ولا يمتثلون لقرارات الأمم المتحدة، فإن الجزاءات القائمة حاليا والمفروضة على صربيا والجبل الأسود ينبغي تشديدها وعدم التخفيف منها أو إزالتها، كما اقترح البعض. إن التخفيف منها سوف يسهم في استرضاء المعتدين الصرب. إن قرارات الأمم المتحدة يجب الامتثال لها ويجب تحقيق تسوية سلمية شاملة قبل النظر في رفع هذه الجزاءات.

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، عندما تلقى خافيير بيريز دى كوييار جائزة نوبل للسلام عندما كان أمينا عاما للأمم المتحدة وذلك باسم عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أعلن:

«إننا اليوم نعيش زمنا يتسم بأمل ووعد كبيرين بالنسبة للأمم المتحدة. فبعد فترة مديدة كان يخيم فيها شبح الحرب على كوكبنا، وكانت الحقيقة الكالحة للحرب كثيرا ما جللت كوكبنا بالسواد، هناك الآن حالة جديدة من التفهم والحس السليم، وتصميم جديد على الابتعاد عن الصراع الدولي وتكريس أنفسنا بدلا من ذلك للمهمة الهائلة، مهمة بناء عالم أفضل».

بعد ذلك بست سنوات تبدد ذلك الأمل وتلاشى ذلك التفاؤل، ويلخص ذلك التلاشي الفظاعات المتواصلة في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية السيد علي أكبر ولاياتي. أرحب بسعادته وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولاياتي (إيران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مستهل كلمتي أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الاجتماع الهام. اسمحوا لي أيضا أن أعبر عن الأمل في أن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سوف يتخذ خطوات بناءة وجادة من أجل التخفيف من المعاناة الرهيبة للبشر الأبرياء في البوسنة والهرسك، وهي المعاناة التي استمرت أكثر من اللازم على مرأى المجلس.

إن الأحداث المأساوية خلال العامين الماضيين، وبصفة خاصة الحادثتين الأخيرتين حول سراييفو وغورازده، جعلت الضعف الأساسي في تعامل مجلس الأمن مع هذه الأزمة واضحا تماما. والمشكلة الأساسية تكمن في عجز المجلس أو عدم رغبته، أيا كانت الأسباب، في الاتفاق على السبب

الحقيقي للمأساة، وهذا يجب أن يشكل الخطوة الأولى في معالجة الأزمة وتسويتها.

وسواء أحب البعض في المجلس ذلك أم لا، تبقى الحقيقة أننا لا نواجه حربا أهلية؛ ولم يحدث أن واجهنا حربا أهلية في البوسنة والهرسك. إن ما يجري هناك عدوان صارخ لا يزال يشن حتى الآن ضد عضو في الأمم المتحدة. هذه الدولة العضو حرمت تعسفا من حقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

لقد اعترف العالم بأن الجيش الصربي يشكل قوة عسكرية كيادة جيدة التنظيم ومدعومة خارجيا، تشن حملة لم يسبق لها مثيل من العدوان وإبادة الجنس والتصفية والتدمير. وما المنازل المحترقة ومرفق تنقية المياه الذي دمروه في غورازده إلا آخر الأمثلة على هذه الاستراتيجية في الانسحاب التكتيكي. لقد آن الأوان لهذا المجلس كي يعترف، كما اعترفت بقية البشر، بما هو بديهي وأن يتصرف على هذا الأساس.

إن السؤال ليس ما إذا كان مجلس الأمن قد أدى مسؤوليته الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن الإجابة على ذلك واضحة، وهي بالسلب. السؤال هو ما إذا كان مجلس الأمن قد تحرك في ذلك الاتجاه. والرد على ذلك يتطلب منا أن نبحث الحالة على الطبيعة والإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن.

منذ بدأ المجلس النظر في الأمر، حاز الصرب على مزيد من الأراضي، وقتلوا المزيد من الأبرياء، وطهروا عرقيا المزيد من المدن والقرى، وكثفوا حملة إبادة الجنس التي يشنونها. وفي هذه الأثناء، لم يجلسوا على مائدة المفاوضات مع الأمم المتحدة إلا للمماطلة وكسب المزيد من الوقت من أجل ارتكاب المزيد من الفظائع.

وبينما هذا كله أصبح معروفا للكافة، فضل المجلس ألا يحرك ساكنا. وليس هذا فقط: إن قراره الوحيد المنفذ هو القرار الذي يساعد الصرب على المحافظة على تفوقهم الساحق في هذه المذبحة من جانب واحد. ومن المفارقات أن ذلك القرار لا ينطبق، لا بالقانون ولا بالمنطق، على جمهورية البوسنة والهرسك.

والأسوأ من ذلك، أنه في أماكن مثل سريبرينيتسا، أشرفت الأمم المتحدة على نزع سلاح الضحايا المسلمين، في حين ظل المعتدون الصرب مسلحين بأسلحتهم الثقيلة على أطراف المدينة.

وقرارات أخرى لمجلس الأمن، وخاصة تلك المتعلقة بالمناطق الآمنة، بقيت حبرا على ورق. إن "الخيار الثقيل" الذي أوصى به الخبراء العسكريون في الأمم المتحدة باعتباره النهج الوحيد المعقول، تم التخلي عنه لصالح "الخيار الخفيف". والتبرير الذي قدم كان عدم توفر الأفراد والموارد. ومع ذلك، فإن عروضا من جانب عدد من الدول الإسلامية لتقديم أفراد للمحافظة على السلام رفضت. والتبرير هنا كان أن هذه القوات ليست محايدة بالقدر الكافي، مع أن قوات من مؤيد معروف للصرب تم وزعها في منطقة حساسة جدا حول سراييفو.

كل ذلك خلق انطباعا، خاصة لدى الرأي العام في أنحاء العالم الإسلامي، بأن انحيازا قويا ضد المسلمين يسود مجلس الأمن؛ وأنه يجري في قلب أوروبا ذبح الناس ولا يتحرك أحد ولا حتى الأوروبيون المدافعون عن حقوق الإنسان، لمجرد أن الضحايا مسلمون. هذا الإحباط له أثر واضح. إن الأفراد والشعوب بدأوا يفقدون الثقة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن وبمنصب الأمين العام. والمسؤولية سيتحملها أولئك الذين يطبقون معايير مزدوجة بشكل صارخ ويضعون مصالحهم الاستراتيجية كما يتصورونها فوق أرواح مئات الألوف من الأبرياء ويسمون ذلك نهجا متوازنا.

إن التعامل مع الضحية والمعتدي على قدم المساواة ليس نهجا متوازنا. هذا النهج لن يفيد إلا المعتدون وسيكون بمثابة تشجيع لهم والمعتدين وغيرهم في المستقبل.

إن الحالة في البوسنة والهرسك تتجاوز بكثير أي تفسير تقليدي لحق الدفاع عن النفس، الذي تعترف به المادة ٥١ من الميثاق التي يمكن الاستناد إليها في حالة أي هجوم مسلح بسيط. لكن الحالة في البوسنة والهرسك ليست مجرد حالة إقليم يجري مهاجمته أو احتلاله جزئيا. إنها حملة ضد الكيان الكلي لدولة بقصد إزالتها من على وجه الأرض ككيان ذي سيادة قابل للبقاء، إنها حملة تطبقها إبادة الجنس ضد سكان البلد كله. وهنا فإن حق المحافظة على النفس ضد الإبادة الكاملة - وليس مجرد الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح، هو الذي ينطبق. إن هذا الحق مرادف للسيادة وحق أصيل لجميع الدول: حق لا يمكن لأي جهاز أن ينكره.

إن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الذي اتخذ في ظل ظروف مختلفة تماما وقبل وجود جمهورية البوسنة والهرسك لا يمكن تفسيره الآن على نحو يتعارض وميثاق الأمم المتحدة أو مبادئ القوانين الملزمة. إن هذا التفسير يجعل القرار ذاك باطلا وغير قانوني.

إننا نرى أن حظر السلاح ضد البوسنة والهرسك لا يمكن تطبيقه وأنه غير قانوني وغير أخلاقي وغير عملي.

إنه غير قابل للتطبيق لأن القرار ٧١٣ (١٩٩١) اتخذ قبل ظهور جمهورية البوسنة والهرسك، وقبل أن تعترف بها الأمم المتحدة باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة، وقبل بدء الحرب العدوانية ضدها.

إنه غير قانوني لأنه يحرم عضوا في الأمم المتحدة ليس فقط من حقه في الدفاع عن النفس ضد اعتداء مسلح، بل أيضا من حقه في المحافظة على النفس في مواجهة إبادة كاملة.

وهو لا أخلاقي لأنه قد زاد من تفاقم التوازن العسكري لصالح المعتدين، مما سمح لهم أن يقوموا بعملية إبادة للجنس وتطهير عرقي بحصانة وبغير مقاومة.

وهو غير عملي أيضا، لأنه فشل في أن يحقق الأهداف المعلنة. هذه الأهداف المعلنة كانت منع مزيد من التصعيد

للصراع، والحفاظ على أرواح أفراد الأمم المتحدة، وتهيئة مناخ يفضي الى مفاوضات سلمية وتسوية. لم يتحقق أي من هذه الأهداف، ناهيك عن أن الحظر قد خرق مرارا وتكرارا، ومن سوء الحظ أن الذي فرقه هو الطرف الخطأ.

ولهذا فقد آن الأوان لمجلس الأمن لكي يجعل تفسيره للقرار ٧١٣ (١٩٩١)، منسجما مع المنطق والقانون والواقع، وأن يوضح بصورة نهائية أن حظر السلاح لا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد جربنا وصفة الذين قاوموا في المجلس الإرادة التي أعربت عنها الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة والتي اتضحت في قرارات الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ و ١٢١/٤٧ و ٨٨/٤٨، وأصروا على حرمان البوسنيين من الحد الأدنى من حقهم في الدفاع عن النفس. ولكن المريض قد أشرف على الموت. والمجتمع الدولي ساخط. والعالم الاسلامي يسوده الاحباط.

لماذا لا نحاول الآن احترام إرادة الأغلبية في عصر الديمقراطية هذا ونختار التفسير القانوني والأخلاقي والعملي للقرار ٧١٣ (١٩٩١) ونرفع حظر السلاح الظالم المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك؟ هذا من شأنه أن يشكل الخطوة الأولى المطلوبة للوفاء بمسؤوليات مجلس الأمن بموجب الميثاق.

إن على المجلس التزاما واضحا بموجب الميثاق، في هذه الحالة الواضحة من العدوان وجرائم الحرب، بأن يستند الى المادة ٤٢ وأن يتخذ إجراءات جماعية لاستعادة سيادة البوسنة واستقلالها وسلامتها الاقليمية. وعلى الأقل ينبغي على المجلس أن يعترف ضمنا، كما فعل في حالة أخرى، بحق جمهورية البوسنة والهرسك والذين يريدون تقديم المساعدة العسكرية لها في الدفاع الجماعي عن النفس. وفي نفس الوقت، ينبغي على المجلس أن يتخذ كل اجراء لكي يضمن أن جرائم الحرب لن تبقى بغير عقاب، وأن المسؤولين عنها سيحملون، كلا على حدة، التبعة عن الفظائع التي ارتكبوها.

ونرى أن هذا النهج سيوفر الحوافز والترغيبات اللازمة لعودة الجميع الى طاولة المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذه المفاوضات ينبغي أن تتسم بالشفافية وأن يحكمها القانون الدولي، وينبغي أن يشارك فيها جميع المعنيين، وبخاصة الدول الإسلامية. فالاستبعاد التعسفي لبعض البلدان، كما حدث في هذه الحالة في الماضي، سيضع مزيدا من العقبات أمام التسوية العادلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية السنغال. أرحب بسعادته وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نياسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم وفد السنغال، أود أن أعبر عن غبطتنا لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وتضطلعون بمسؤولياتكم بمهارة وتفان، مما يدعو الى ارتياحنا العظيم.

وبالتالي أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة الخالصة، مع التأكيد من جديد على دعمنا الكامل لكم في الجهود التي تبذلونها لإيجاد حل مقبول للمسائل الهامة المطروحة على المجلس.

وأتوجه أيضا بالتهاني الصادقة لسلفكم، السيد جان برنارد مريميه، الممثل الدائم لفرنسا، على العمل الممتاز الذي اضطلع به في إدارة دفة شؤون المجلس أثناء شهر آذار/مارس.

نحن نرحب بهذه الجلسة التي يعقدها المجلس. فمنذ عامين تقريبا وحتى اليوم، نلاحظ أن دولة عضوا في منظمتنا، وهي جمهورية البوسنة والهرسك، تتعرض لعدوان غاشم ناجم عن خطة يحاول منفذوها بفضل تفوقهم العسكري أن يحققوا دون هوادة أهدافهم، المجزرة تلو الأخرى، مستفيدين من مزية عدم العقاب التي ينعمون بها منذ بداية الصراع.

ومنذ أقل من اسبوع، يوم الخميس الماضي، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، في هذا المحفل بالذات، كرر وفد السنغال، بالإضافة الى ما يزيد على ٤٠ وفدا من وفود الدول الأعضاء، الاعراب عن الاستنكار والمرارة التي يشعر بها المجتمع الدولي إزاء الهجوم الوحشي على منطقة غورازدة الآمنة، وهو تصرف يتحدى من جديد السلطة القانونية والمعنوية للأمم المتحدة. ويحدث هذا العمل بالرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها مجلس الأمن نفسه، وبالرغم من النداءات المتكررة للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لإنهاء هذا الصراع. وينبغي التأكيد على أن تلك الجهود يجب مواصلتها والتسليم بها وتشجيعها. وأضيف كذلك بأن هذه الجهود يجب أن تزداد؛ ويجب أن تتواصل، وإن وفد السنغال ليؤيدها.

إن وجودنا اليوم في نيويورك يجسد دونما شك العزم المتجدد للبلدان الـ ٥١ الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على التأكيد من جديد على ثقتها في الأمم المتحدة، ولا سيما في قدرة الأمم المتحدة على ضمان سيادة الحق على القوة، وعلى رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذا الهدف.

كما أنه يجسد أيضا تصميم السيد عبدو ضيوف، رئيس جمهورية السنغال ورئيس مؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على تقديم إسهام إيجابي لاستعادة السلام في تلك المنطقة المضطربة من العالم. وانطلاقا من هذه الروح فقد اتصل على نحو متكرر مع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين.

إن مجلس الأمن، في معالجته للحالة السائدة في البوسنة والهرسك، أكد في قرارات عديدة، ولاسيما في القرار ٩١٣ (١٩٩٤) الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والمستكمل بالقرار ٩١٤ (١٩٩٤) الذي اتخذ هذا الصباح، على المبادئ الجوهرية، ألا وهي احترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية

واستقلالها السياسي، وعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وفوق كل شيء إدانة ممارسة «التطهير الإثني».

وللأسف، يلاحظ أنه يجب اتخاذ المزيد من المبادرات لتنفيذ هذه المبادئ في سياق البحث عن حل سلمي للصراع. وقد حدثت تطورات إيجابية في هذا الاتجاه، كان لمنظمة المؤتمر الإسلامي إسهام كبير فيها: الضربات الجوية؛ الفكرة المجددة الآن بعقد مؤتمر دولي معني بيوغوسلافيا السابقة؛ ونظر مجلس الأمن الإيجابي النشط المستمر في المسألة.

وفي مؤتمرات لندن وجنيف وواشنطن أبدى شعب البوسنة والهرسك وحكومته الشجاعان بصورة مستمرة حُسن نيتهما واستعدادهما للإسهام، مع الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، في السلم، وفي معظم الأحيان بتكلفة تقديم تنازلات وتضحيات جسام.

وإن السنغال، اقتناعا منها بأن الحل الناجع الوحيد هو الحل السلمي التفاوضي، شاركت جميع البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تأييدها دون تحفظ للجهود التي بذلها المجتمع الدولي في هذا الاتجاه.

وإننا نرى، انطلاقا من الخبرة السابقة، أن ما هو مطلوب للبدء بمفاوضات موثوق بها هو، في المقام الأول، إقامة توازن عسكري يرمي الى جعل المعتدي يقبل بوقف الأعمال العدائية بالكامل والبحث عن تسوية مقبولة، يتفق عليها بحسن نية. ولذلك نعتقد أنه يجب للمجتمع الدولي، وهو يدافع عن المناطق الآمنة، أن يواصل إبداء الحزم والإصرار كما فعل فيما يتعلق بغورازده في الأيام القليلة الماضية.

وإن السنغال، من خلال رئيسها السيد عبدو ضيوف، تضم صوتها الى بقية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي - التي أسهمت بالفعل في التقيد الصارم بإرادة المجتمع الدولي كما تجسدت في قرارات مجلس الأمن - في التأكيد من جديد على تأييدها دون تحفظ للقرار ٩١٤ (١٩٩٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن هذا الصباح. ونحن نأمل في أن يعزز اتخاذ هذا القرار قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على الاضطلاع بولايتها على الرغم من الظروف الصعبة التي نعلم بوجودها في الميدان - لأن القانون الدولي يجب أن يسود.

وإذا اتضح أن من المستحيل الحفاظ على هذا الحزم اللازم، فإن وفد السنغال يرى أن الأمم المتحدة ملزمة أخلاقيا وقانونيا بأن تأذن دون إبطاء لجمهورية البوسنة والهرسك بممارسة حقها في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وهو حق تعطيه المادة ٥١ من الميثاق لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

ولم يحدث على الإطلاق في أي مكان من العالم، ولا في تاريخ الأمم، أن أدى العنف الى حل إيجابي لبؤر التوتر. وحماية حقوق الشعب البوسني لن تتحقق إلا من خلال احترام القانون الدولي، والحزم الذي نبديه إزاء هذه المسألة المعقدة.

ولن تجد البشرية خلاصها إلا من خلال احترام القيم العالمية، ألا وهي قيم السلم والتضامن والتعاون. ودون هذا الاحترام، سيكون الهلاك مصير البشرية. ومن واجبنا، في وجه شبح تحطيم هذه القيم، أن نمنع الأزمة مهما كانت التكلفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية السنغال على كلمات المجاملة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، معالي الشيخ محمد ابراهيم مسعود. أرحب بمعاليه، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الشيخ مسعود (المملكة العربية السعودية): يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أنقل لكم من الديار التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تكون مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبلة المسلمين، تحيات وتمنيات خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بأن يحقق اجتماعكم المبارك هذا أهدافه وغاياته المرجوة.

إن فريق الاتصال هذا مكلف من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي بمتابعة تطورات قضية البوسنة والهرسك، وبحث تطوراتها، وتوحيد الجهود من أجل إيجاد حل سلمي وعادل لهذه القضية، والتنسيق مع مجلس الأمن الدولي والدول الأوروبية في هذا الإطار. وأن اجتماعنا هذا يأتي في وقت تزداد فيه محنة أشقائنا، شعب البوسنة والهرسك الشقيق، نتيجة تعرضهم لحرب التصفية والتطهير العرقي البغيض التي يشنها الصرب منذ أكثر من عامين، حيث استشهد خلال هذه الحرب عشرات الآلاف وجرح وفقد مئات الآلاف من اخواننا وأخواتنا في البوسنة والهرسك، وتعرضت أعداد مماثلة الى جرائم التشريد والإبادة، ناهيك عن حوادث انتهاك الأعراض التي جرى اقترافها على مرأى ومسمع من عالمكم المتحضر ومجلس الأمن الذي لو اتخذ إجراءات حاسمة ضد المعتدي لما جرى في مدينة غورازده البوسنية ما جرى لها من تخريب وحرائق وفظاعة تخرج عن نطاق الأعمال الإنسانية. وليس أدل على ذلك ما قاله الجنرال مايكل روز قائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك إن غورازده لا تزال على حافة كارثة إنسانية وأن حصيلة الضحايا في المعارك تزيد عن ٧٠٠ قتيل و ٢ ٠٠٠ جريح. كما أن المستشفى في تلك المدينة قد دمر، وتحول القسم الأكبر من المدينة الى ركام. وقد عطلت حرب البوسنة وصول قوافل الإغاثة الإنسانية الى المنكوبين في تلك المدينة، مما يشكل أكبر دليل على استمرار العدوان الصربي على أراضي وشعب جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها وأمنها.

ورغم كل هذه المحن فقد واصل شعب البوسنة والهرسك ولا يزال كفاحه الشرعي ضد العدوان الصربي البغيض دفاعا عن حياته التي وهبها الله لجميع البشر على

هذه البسيطة إينما كانوا وحيثما حلوا. وإننا ننظر بكل إجلال وإكبار لهذا النضال البطولي، كما نترحم على أرواح الشهداء من مسلمي البوسنة والهرسك الذين سقطوا في ميدان الشرف فداء لوطنهم وأمتهم، حيث اعطوا أعظم مثال في التضحية في سبيل الحفاظ على كرامة الوطن كي يبقى عزيزا كريما.

إن المملكة العربية السعودية لم تتدخر جهدا في سبيل نصرة قضية شعب البوسنة والهرسك، حيث تواصل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز منذ اندلاع الأزمة تقديم دعمها السياسي والمعنوي والمادي لجمهورية البوسنة والهرسك، وذلك انطلاقا من مسؤولياتها الدينية والتاريخية، حيث بادرت المملكة العربية السعودية، منذ أن بدأت أزمة البوسنة والهرسك، بتقديم المساعدات النقدية والعينية من مواد غذائية وإغاثية وأدوية وغير ذلك من مستلزمات الدعم الإنساني، وشكلت لجانا شعبية لجمع التبرعات. وبلغ مجموع تلك التبرعات أكثر من نصف مليار ريال سعودي. كما تم استقبال العديد من المرضى والجرحى البوسنيين في مستشفيات المملكة. وعلى صعيد الدعم السياسي فقد بذل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز جهوده ومساعيه مع الأشقاء والأصدقاء وعلى مختلف الأصعدة والمحافل الاقليمية والدولية لاتخاذ خطوات سريعة وفعالة من جانب المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على كيان البوسنة والهرسك، وذلك بموجب القرار ١ الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣م.

إلا أنه إزاء إمعان القيادات الصربية في تجاهل هذه الجهود والنداءات السلمية، وتنكرها لارادة المجتمع الدولي بأسره، وتهديدها بإشعال حرب عالمية فقد بات مطلوبا من مجلسكم الموقر، مجلس الأمن، الذي سبق أن أصدر قراراته بشأن هذه المأساة، اتخاذ اجراءات جدية سريعة وحاسمة لمواجهة الغطرسة الصربية ومراوغاتها التي ما فتئت تتبعها كلما وجدت التراخي في ايقافها عند حدها، مما يستوجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بالمسؤولية الكاملة في ايقاف حمام الدم الذي يوغل فيه الصرب ضد البوسنيين والحفاظ على استقلال وسيادة البوسنة والهرسك ووحدة ترابها الوطني وفقا لميثاق الأمم المتحدة واعادة أراضيها المسلوبة اليها.

إن قضية البوسنة والهرسك قد أصبحت قضية عالمية بالرغم من سمتها الأوروبية، وينبغي على الدول الأوروبية بالذات، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها ومجلس الأمن بالدرجة الأولى، أن تسعى بكل جدية لوقف الصراع الدائر في البوسنة والهرسك بالشكل الذي يضمن سلامة ووحدة واستقلال جمهورية البوسنة والهرسك على ترابها الوطني. إن هذا الأمر يتطلب من المجموعة الدولية المشار اليها أن تتعاون وتتكاتف لكي تترجم هذا التوجه الى واقع ملموس، بما في ذلك تنفيذ العقوبات المفروضة على الصرب لخرقهم الهدنة مرات عديدة ومنعهم ايصال الاغاثة الانسانية واستمرار تخريب كل ما يمس حياة البشر. ولذلك ينبغي استعمال القوة بتشديد العقوبات بجدية لدعم وتحقيق الأهداف السلمية المشروعة.

إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، انطلاقا من ايمانها بضرورة اقرار السلم والأمن الدوليين، وازاء الوضع المتدهور في البوسنة والهرسك، عقدت اجتماعات استثنائية لبحث هذه القضية، وأكدت في جميع قراراتها على استقلال وسيادة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك، وطالبت في الوقت نفسه الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بالاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الاطار. وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم ٩١٣ (١٩٩٤) متمشيا مع هذا التوجه الذي تطالب به دول منظمة المؤتمر الاسلامي، حيث أكد القرار مجددا على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي، مشيرا الى مسؤولية مجلس الأمن في هذا الصدد، كما أدان القرار بأقوى عبارات ممكنة قوات الصرب البوسنية لعدوانها المستمر على منطقة غورازده الآمنة الذي أسفر عن مجزرة انسانية لمدنيين وعسكريين وتسبب في معاناة انسانية قاسية. كما قرر مجلس الأمن أن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وفي هذا الاطار سارعت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بالمطالبة برفع حظر الأسلحة عن الجانب البوسني، وسعت أمريكا نحو حلف الأطلسي لاتخاذ خطوات تمكن الشعب البوسني من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس، وهذا مطلب شرعي قانوني لا بد من وضعه موضع التنفيذ.

وعلى الرغم من تعهد الجانب الصربي أكثر من مرة بوقف العمليات العسكرية والالتزام بالهدنة والعمل على تحقيق تسوية سياسية لهذه القضية نجد أن الجانب الصربي يتنكر دائما لالتزاماته الدولية ويغدر فيعاود شن غاراته الوحشية على الشعب البوسني المسالم، وهذا الأمر يتطلب وقفة حازمة من المجتمع الدولي ازاء هذه المراوغة الصربية، ولذلك فإن على المجتمع الدولي أن يقف في وجه المعتدين والمغامرين وأن يردعهم عن معاودة مغامراتهم وعدوانيتهم وتغليب منطق القوة، لأنه المنطق الوحيد الذي يفهمه الصرب ويلجأ اليه. ومن ثم، وبعد التنفيذ الحاسم، اللجوء الى الحوار البناء لاعادة الحقوق المسلوبة من قبل الصرب الى أهلها البوسنيين. ومن هنا، نطالب مجلس الأمن بالمسارعة في القيام بدوره الكامل لاعادة الأمور الى نصابها الطبيعي في البوسنة والهرسك على الوجه الذي يحفظ لها كيانها وسيادتها وعودة الاستقرار الى ربوعها بكاملها في ظل هويتها التاريخية. وهو في هذا الاطار يطالب باتخاذ اجراءات حازمة حاسمة، بما فيها استعمال القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن الأمم المتحدة مطالبة بالحفاظ على كيان جمهورية البوسنة والهرسك

بموجب القرار ١٢١/٤٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي حالة عجز مجلس الأمن عن القيام بتلك المسؤوليات لا بد من استثناء جمهورية البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة المفروض عليها كجزء من يوغوسلافيا السابقة بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) الصادر عن مجلس الأمن وذلك استنادا الى المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة لتمكينها من ممارسة حقها الشرعي في الدفاع عن النفس طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإنني لعلى ثقة بأن مجلس الأمن لن يتهاون في اقرار مبدأ الشرعية الدولية، وسيعمل جادا للاضطلاع بمسؤولياته الكاملة طبقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك تكريسا لمصداقية هذه المنظمة الدولية لتحقيق أهدافها العالمية في الأمن والاستقرار. واني أسأل الله عز وجل أن يوفق جمعنا هذا لما فيه الخير والصلاح إنه سميع مجيب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية على كلماته الرقيقة.

المتكلم التالي هو ممثل تونس. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن مدى تقديرنا لاستعدادكم لترؤس هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن، الذي يشارك فيه وزراء خارجية بارزون نيابة عن منظمة المؤتمر الاسلامي. ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنحيي مرة أخرى سفير نيوزيلندا على الطريقة التي قاد بها أعمال مجلس الأمن.

إن مأساة غورازده ينبغي أن تدفعنا الى أن نتفكر مليا في حاضر ومستقبل العمل الدولي الذي يحتاج حاجة ماسة الى الارادة السياسية المصممة من جانب جميع الدول الأعضاء عندما يتعلق الأمر بصيانة السلم والأمن الدوليين.

وبينما يبين أي تقييم لمنظمتنا خلال السنوات القليلة الماضية الجانب الايجابي، تجديدا لاهتمام بحفظ السلام، في أعقاب نشر «خطة للسلام» للأمين العام، فإن الحقيقة الباقية هي أن دور الأمم المتحدة لصنع السلام سيستفيد من إعادة تنشيطه، بحيث يمكن للمنظمة أن ترد فورا ودون تردد على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

إن مبادئ الميثاق التي تجمعنا جميعا هنا في هذه الهيئة العالمية يجب أن تكون لها السيادة على أية اعتبارات أخرى من المحتمل أن تهدد تحقيق أهدافها السابقة.

إن مأساة غورازده والبوسنة والهرسك كلها تصرخ اليوم موقظة الضمير العالمي. إنها حالة عدوان واضحة ضد دولة عضو وضد وجود شعب بأسره.

وبالاضافة الى هذه المأساة، إن مستقبل ومصداقية منظمتنا معرضان للخطر أيضا في هذه الأوقات العصيبة، التي تنتشر فيها بؤر التوتر في أنحاء العالم.

إن جمهورية البوسنة والهرسك، بعد اعتراف المجتمع الدولي بها بوقت قصير كدولة كاملة العضوية في منظمتنا، وبعد أن قبلت رسميا المهام والالتزامات الملقاة على عاتقها نتيجة لهذه العضوية، لم يكن لديها حتى الوقت الكافي للتمتع بذلك المركز. على العكس من ذلك، تحملت سنتين من العدوان الوحشي والمنظم، وما اقترن به من آلاف الضحايا، وآلاف حالات الاغتصاب، وآلاف المشردين واللاجئين. لقد دمرت هياكلها الأساسية بالكامل، وأزيلت مدن بأكملها، وأحرقت آثار تاريخية ودنست الأماكن الدينية، كل هذا خلق مظاهر مروعة وصورا لا تناسب النظام الجديد الذي نود بناءه على عتبة القرن الحادي والعشرين.

والى جانب المصير التعس لهذه الجمهورية الفتية، يمكن للأمم المتحدة أن تصبح الضحية الأخرى. إنها رغم صدور ٥٠ قرارا اعتمدها مجلس الأمن - ومعظمها بموجب الفصل السابع من الميثاق - ورغم أنشطة دبلوماسية مكثفة، وقوة دولية في الميدان، وغطاء جوي مناسب تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي، ووزع آلاف المنظمات الإنسانية والخيرية، لم تتمكن من التغلب على التعصب الصربي.

لم تتعرض الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن في أي وقت من الأوقات خلال ٥٠ سنة من عمرهما الى هذا الإذلال أو كانا رهينة لرجال مسلحين خارجين على القانون. وإنه لمن المؤسف أن تنطبع هذه الصورة في أذهان الكثير من الناس الذين ما زالوا يعتمدون على المثل العليا الممثلة بمنظمتنا. إن الحفاظ على تلك المثل يقتضي أن تتوفر ارادة مصممة توجه أعمالنا في مواجهة التحدي الصربي، لأننا، وفقا لكلمات استندال، «إذا سمحنا لأنفسنا بأن يعتدى علينا دون عقاب، فسنخسر كل شيء».

إن تونس، البلد المحب للسلام الذي كرس نفسه للشرعية الدولية، حذر دائما من المخاطر التي يمثلها العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وقد وجه الرئيس زين العابدين بن علي نداءات مستمرة الى المجتمع الدولي من أجل فرض تسوية وفقا للقانون والانصاف. ورحبت تونس باتفاق واشنطن في ١٨ آذار/مارس بين المسلمين والكروات البوسنيين، وأعربت عن الأمل بأن يسمح الاتفاق بإعادة استتباب السلم والوئام بين جميع عناصر المجتمع البوسني.

وبالنظر الى التطورات المأساوية في الحالة، لا يمكن لمجلس الأمن أن ينهي العدوان واراقة الدماء إلا بالتنفيذ غير المشروط لجميع قراراته، لأننا اليوم، بعد العديد جدا من الوعود التي لم تحترم، لا يمكننا أن نفسر الشك لصالح المعتدين فنصرف النظر عن خطتهم الشيطانية للقضاء على البوسنة والهرسك.

لنا الحق في أن نتساءل ما اذا كانت المأساة التي نشهدها في غورازده ستتكرر. ألم يندد السيد فيتالي شوركين، المبعوث الخاص للاتحاد الروسي الى يوغوسلافيا السابقة، بسوء نية الصرب؟ ألم يقم الصرب أنفسهم باشاعة أمل مزيف بين مفاوضي الأمم المتحدة عندما كانت آليتهم الحربية تخرب دون هوادة الاقليم وتقطع أوصال السكان المدنيين؟

ينبغي أن يضمن مجلس الأمن اليوم أمن ووحدة أراضي البوسنة والهرسك - أي أراضيها المعترف بها بالكامل لا المناطق الآمنة الست فحسب. إن واجب الأمم المتحدة هذا بموجب الميثاق لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عنه أو السماح لأي مساومة بشأن الأراضي التي تمت حيازتها بالقوة على نحو غير قانوني. واذا لم يتحقق هذا الشرط، يتعين على مجلس الأمن ذاته أن يقوم باستعراض أحكام القرار ٧١٣ (١٩٩١) وامكانية عدم تطبيقه على البوسنة من أجل السماح لها بضمان أمنها ووحدة أراضيها وبقاء شعبها.

إن ضرورة رفع حظر الأسلحة لأسباب تتعلق بالحق المشروع في الدفاع عن النفس تقع تحت أحكام المادة ٥١ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، لقد كان الحظر محل شك بالنظر الى حقيقة أن المعتدي لم يعان كنتيجة له. ومن السخرية بمكان أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) قد طبق على نحو صارم ضد ضحية العدوان، بينما يحتفظ المعتدي بترسانة من الأسلحة المتطورة يهدد بها حتى قوات الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذه مسألة تتعلق بالدفاع عن البوسنة أو السماح لها بالدفاع عن نفسها. وليس من المنصف حرمانها من الخيارين، كما قال الرئيس عزت بيكوفيتش أمام هذا المجلس.

ويرحب وفدي بأية مبادرات جادة تستهدف إعادة القانون في البوسنة والهرسك، وتشيع أملا كبيرا في القرارات المتخذة من جانب حلف الأطلسي للحفاظ على الأمن على الأقل بالنسبة للمناطق الآمنة - جميع المناطق الآمنة. ونأمل أن يعمل فريق الاتصال الذي تشكل الآن من الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

إننا يراودنا أمل وطيد بأن منظمة المؤتمر الاسلامي ستشارك في المؤتمر الدولي المخطط له بشأن يوغوسلافيا السابقة في اطار الفصل السابع من الميثاق. إن منظمة المؤتمر الاسلامي مستعدة لتقديم دعمها الكامل والمشاركة في جهود الأمم المتحدة والدول المعنية لتعزيز التسوية السلمية لهذه المسألة باحترام القانون والشرعية الدولية، وعلى أساس مبادئ الميثاق.

إن بلادي تؤمن بأن التسوية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الطموحات المشروعة لشعب البوسنة والهرسك. وعملية التسوية اذا أريد لها أن تكون تسوية عادلة ودائمة، فينبغي أن تضمن تحقيق الأهداف التالية: استقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية وسيادتها ووحدتها؛ إعادة الصرب لجميع الأراضي التي استولوا عليها بالقوة؛ ضمان الحق السيادي لجمهورية البوسنة والهرسك في الوصول الى البحر الأدرياتيكي ونهر سافا؛ وحدة مدينة سراييفو؛ عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم؛ إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة بالكامل وتعويض السكان؛ وأخيرا، وضع ضمانات دولية ملزمة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلم وأمن الدولة البوسنية في المستقبل.

وإن الأمـــم المتحدة يجب أن تبدي الآن تصميما راسخا لا يتزعزع على استعادة احترامها ومصداقيتها في أعين المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على عبارات الثناء التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالشكر على مجهودات نيوزيلندا الملموسة خلال رئاستها لمجلس الأمـــن، ولا شك أن هذه الجهود المخلصة ستقود المجلس الى نتائج مثمرة في تصديه لمعالجة المشكلة البالغة الحساسية المعروضة على المجلس اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أذكر بالبيان الذي ألقاه وفد بلادي أمام المجلس في اجتماعه منذ بضعة أيام بشأن نفس المشكلة، وأن أؤكد في هذا الصدد على مضمون ذلك البيان.

تتابع مصر، حكومة وشعبا، الموقف في البوسنة والهرسك ببالغ القلق، وتؤكد مصر على ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما تؤكد تضامنها الكامل مع شعب وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك ولن تألوا مصر جهدا في تقديم كل ما في وسعها حتى يتحقق الحل العادل والنهائي للمشكلة الراهنة في تلك الدولة.

لقد احتفلت مصر منذ يومين بذكرى تحرير سيناء وانتهاء الاحتلال الاسرائيلي لها، ويمثل هذا الاحتفال تجسيدا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، كما يعكس هذا الاحتفال تأكيدا بأن انهاء الاحتلال في أي مكان في العالم يضيف بعدا جديدا لتأكيد عالمية هذا المبدأ القانوني الهام وضرورة التزام المجتمع الدولي به في جميع المناطق على حد سواء حفاظا على الشرعية الدولية وللتأكيد أن عهد قانون الغاب انتهي الى غير رجعة.

إن التطورات السريعة والمتلاحقة في تدهور الموقف بجمهورية البوسنة والهرسك جعلت السلم والأمن الدوليين عرضة بالفعل للخطر المحدق وليس لمجرد التهديد.

فنحن أمام مشكلة دولية بالغة الأهمية، حيث تعرضت دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة لعدوان عسكري سافر تم خلاله السيطرة على معظم أراضي تلك الدولة تحت

دعاوى عنصرية بغيضة أطلق عليها "التنقية العرقية" وهي صورة مجسدة لجريمة إبادة الجنس البشري، وذلك بهدف إخلاء الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من سكانها وضمها بالقوة الى الدولة المعتدية التي تتفوق على جيرانها في موازين القوى العسكرية.

وقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات تحت الفصل السابع ولم تنفذ هذه القرارات وبلغت المشكلة الآن ذروتها، بحيث اهتزت مصداقية المجلس بل تآكلت أمام أنظار العالم كله، فها هو ذا المعتدي لا يواصل عدوانه فحسب، بل أيضا يتحدى الأمم المتحدة ذاتها، وفي نفس الوقت يقف المجلس عاجزا عن تنفيذ قراراته.

إن هذا الوضع الدولي الحرج يدعو الى الدهشة والتساءل: هل هناك معايير موحدة لتطبيق الشرعية الدولية يلتزم بها المجلس بما يتوافق مع نص وروح الميثاق؟ أم أن هناك ازدواجية في معايير التطبيق تتمشى مع موازين القوى النسبية من دولة الى أخرى؟ متى يطبق الميثاق ومتى ينحى الميثاق جانبا؟ من الذي يقرر تجاهل مأساة شعب بأسره ومن يحق له اختيار الدول التي يقرر المجلس حماية أمنها وسلامتها؟

إن وفد مصر يتساءل الى متى الانتظار وقد بلغت المشكلة ذروتها ووصل التحدي الصربي للأمم المتحدة الى منتهاه.

لقد أصبحت غالبية الدول الأعضاء في وضع محير وهي تنظر الى الأسلوب الذي يعالج به مجلس الأمن هذه المشكلة. وقد تخلص بعض الدول في تمحيصها للموقف الى استنتاج مؤداه أن الاستمرار في اتباع سياسة التهاون سوف يشجع دولا لديها نوايا عداونية في مناطق أخرى على أن تستغل الموقف وتسعى الى تحقيق مآربها مستخدمة نفس الأسلوب دون خشية من المجتمع الدولي. وبالتالي فإن تقاعس المجلس عن التصدي لهذه المشكلة سوف تكون له نتائج سلبية وخيمة تتردد اصداؤها في مختلف بقاع العالم.

لقد تم ابتلاع غالبية أقاليم جمهورية البوسنة والهرسك، وتم تشريد الكثير من سكانها من أراضيهم ومن ديارهم كما أن المناطق الآمنة التي أعلنها المجلس قد أصبحت مناطق غير آمنة بعد أن تم انتهاكها. فالجيش الصربي حاصر غورازده وقتل المدنيين ودمر المرافق والمنشآت، حتى المستشفيات ومرضاها لم يسلموا من الاعتداءات. كما أن لهجة التهديد قد اشتدت حدتها بعد أن أعلن قادة الصرب عن نيتهم في الاعتداء على قوات الأمم المتحدة إذا تم اتخاذ تدابير دولية ضدهم.

إن الأمر لم يعد يحتمل مزيدا من إضاعة الوقت، كما أن انصاف الحلول وردود الفعل التي يقوم بها المجلس بصورة متقطعة وغالبا بعد فوات الأوان لن تؤدي الى نتيجة ملموسة بل تزيد من تعقيد الموقف، لذلك قد آن الوقت لأن يأخذ المجلس زمام المبادرة ويقرر ما يلي:

أولا، تغيير شامل في النظرة العامة الى أسلوب الحل وهذا يقتضي التصدي لأسلوب المراوغة والتحدي الذي يتبعه الصرب.

ثانيا، اتخاذ تدابير الأمن الجماعي ضد الصرب بما في ذلك القصف الجوي لاجبارهم على تنفيذ قراراته السابقة وفرض الامتثال لقواعد الشرعية الدولية.

ثالثا، أن يقرر المجلس رفع الحظر العسكري غير العادل الذي تم فرضه بموجب قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١) قبل قيام دولة البوسنة وقبل قبولها عضوا في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز تحليل بعض الجوانب القانونية المتصلة بعدم شرعية الاستمرار في فرض الحظر العسكري على حكومة البوسنة.

أولا، إن مجلس الأمن لا يعمل في فراغ وفق هواه بل يعمل في إطار الميثاق وكما جاء في المادة ٢٤ "يعمل المجلس وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها". ونصت المادة ٥١: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم"، وهذا يعني بوضوح شديد أنه لا توجد سلطة أو جهاز دولي بما في ذلك مجلس الأمن نفسه تملك اضعاف أو الانتقاص من هذا الحق الطبيعي الثابت لجميع الدول.

ثانيا، إن حظر السلاح المفروض على حكومة البوسنة أصبح منذ فترة طويلة متعارضا مع هذا الحق الطبيعي، كما أن مباشرة حق الدفاع الشرعي عن النفس تستمر كما جاء في المادة ٥١ الى أن يتخذ المجلس «التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي». ومن الواضح أنه طالما استمر القتال والعدوان والممارسات الوحشية الصربية فإن كل القرارات التي أصدرها المجلس على مدى العامين الماضيين لا ترقى الى التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين التي إرتآها الميثاق وبالتالي لا يمكن الدفع بهذه القرارات كذريعة لعدم رفع الحظر العسكري.

ثالثا، إن المجلس يضع المعتدي والضحية على قدم المساواة. وهذا يخالف أحكام الميثاق وأبسط مبادئ العدالة، ويجب أن نتذكر أن شرعية التدابير التي يتخذها المجلس تتوقف على مدى تطابقها مع أحكام الميثاق وأن قرارات المجلس لا تعلو على الميثاق. وقد نصت المادة ١٠٣ صراحة على ذلك: «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق». ومن هنا يبدو جليا أن الفيصل في هذه المسألة هو أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأن استمرار الحظر العسكري على حكومة البوسنة إجراء جائر معيب لأنه لا يتمشى مع الحق الطبيعي الوارد في الميثاق. وحكومة مصر تطالب برفع الحظر فورا والسماح للدول فرادى وجماعات بتقديم العون والمساعدة لحكومة البوسنة والهرسك. ووفد مصر يؤيد التوجه الذي أشار اليه بعض السادة الوزراء بوضع قرار أمام مجلس الأمن لرفع الحظر. ونرجو أن يضطلع المجلس بمسؤولياته كاملة وفقا لأحكام

الميثاق وأن يتخذ القرار بمناصرة الدولة العضو ضحية العدوان وأن يقرر رفع الحظر عن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من أجل تمكينها من ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس، وإذا لم يتحقق ذلك فإن البديل هو اللجوء الى الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة وبناء على قرار الاتحاد من أجل السلام للبت في هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن وفد مصر يرحب بقرار حلف شمال الأطلسي بوصفه تنظيما اقليميا في إطار الفصل الثامن من الميثاق بتنفيذ عمليات القصف الجوي للأهداف العسكرية الصربية التي تنطلق منها عمليات الهجوم، وأن يتم القيام بضربات رادعة تحول دون توسيع أو استمرار العدوان بحيث يتلقى المعتدون الصرب رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي قد عقد العزم على مواجهة العدوان وإعادة الأمور الى نصابها.

كما يؤيد وفد مصر تعزيز قوات الأمم المتحدة للحماية - التي تشارك فيها بلادي - ولن تتردد مصر في زيادة حجم قواتها المشاركة في قوة الأمم المتحدة للحماية فور تعديل ولاية تلك القوات بما يمكنها من الاضطلاع بمهام توفير الحماية الحقيقية للسكان المدنيين العزل في المناطق الآمنة وفي غيرها من المناطق وعدم الاقتصار على مجرد تأمين قوافل المعونات الإنسانية.

لقد أيدت مصر كل الجهود التي تهدف لإيجاد تسوية سلمية عادلة، كما تنظر مصر باهتمام الى فكرة عقد مؤتمر دولي جديد، على أن يؤخذ في الاعتبار أن العالم لا يحتمل اليوم تكرار أخطاء الماضي، ولا يجب أن ينتهي الأمر الى كارثة أخرى مثل ميونيخ جديدة، لذلك من الضروري مراعاة ما يلي فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام.

أولا، يجب أن تتسق قواعد الإسناد التي يتم الدعوة على أساسها مع أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي وأن يتضمن ذلك: عدم اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم الاعتراف بأي مكاسب اقليمية ناتجة عن العدوان وهو ما اتفق عليه في مبدأ «ستيمسون» الذي دخل قاموس العلاقات الدولية في الثلاثينات عندما أعلنه وزير خارجية الولايات المتحدة عندئذ؛ وأن تطرح خطة للتسوية السلمية في إطار المؤتمر تكون متطابقة مع الميثاق ومع قرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لمؤتمر لندن وذلك لحماية استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ولحماية سلامتها الاقليمية، وحتى يتم إزالة الغبار الذي غطى على تلك المبادئ من خلال جولات مفاوضات جنيف والمشروعات المطروحة على مائدة المفاوضات هناك؛ كما يجب ألا تتضمن خطة التسوية ترسيخا للمكاسب الاقليمية الصربية الناجمة عن الاعتداء المسلح بدعوى الحلول العملية الممكن تنفيذها.

ثانيا، أن يكون محور التركيز في أعمال المؤتمر هو حل مشكلة البوسنة والهرسك، وهنا يسترعي وفد مصر أنظار المجموعة الدولية الى محاذير تشعيب المؤتمر الى قضايا فرعية مما يتصل بيوغوسلافيا السابقة بالشكل الذي يصرف الاهتمام الدولي عن القضية الأساسية وهي إزالة العدوان الواقع على جمهورية البوسنة والهرسك واستعادة سلامتها الإقليمية ووحدة أراضيها كدولة عضو بالأمم المتحدة وكذلك تأمين عودة سكانها المطرودين واللاجئين والمشردين.

ثالثا، أن تتعهد المجموعة الدولية بفرض تنفيذ هذه الخطة بتدابير جماعية إلزامية.

رابعا، توسيع نطاق المشاركة في المؤتمر ليشمل مجموعة الاتصال الإسلامية والدول المشاركة في قوات الأمم المتحدة للحماية الى جانب الدول الوريثة ليوغوسلافيا السابقة والقوى الأساسية الراعية للمؤتمر.

خامسا، ضرورة دعم المحكمة الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة التي تم إنشاؤها والتي لا تزال حتى الآن تتعثر في خطواتها وذلك لكي تعمل تلك المحكمة على الفور مع ضرورة توفير الموارد اللازمة لها حيث أن استمرار تعثر المحكمة سيعطي دلالة خاطئة أخرى بأن المجتمع الدولي يصمت على جرائم تم اقترافها ضد الإنسانية ولم يأبه بها مما سيكون له انعكاساته السلبية البالغة مستقبلا.

إن العالم بأسره يتطلع اليوم الى مجلس الأمن الذي بيده مفاتيح حل المشكلة إذا توفرت الارادة الصادقة وينبغي على المجلس أن يضطلع بدوره كما رسمه الميثاق وأن يعقد العزم على اتخاذ قرارات لا تخيب التطلعات الشرعية للشعوب التي تتعرض للعدوان. وإن غدا لناظره قريب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي على قائمتي السيد حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وأدعوه لكي يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد الغابد (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني ممتن لكم لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن، نيابة عن منظمة المؤتمر الاسلامي، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

دعوني في البداية أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على جهود مجلس الأمن من أجل ردع ووقف العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أقول للمجلس إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي على استعداد للاسهام الكبير البناء في مساعي المجلس من أجل إحلال السلم والعدل في هذه الأرض التي مزقتها الحرب.

ومنظمة المؤتمر الاسلامي ما فتئت تحث مجلس الأمن على اغتنام كل الخيارات المتاحة له وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام القوة بمقتضى المادة ٤٢

لوضع حد للحرب المدمرة التي يشنها نظام بلغراد وحلفاؤه في البوسنة والهرسك.

واليوم نلاحظ بالأسف العميق أن معظم قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالبوسنة والهرسك، بما في ذلك القرارات المتعلقة بانشاء مناطق آمنة ظلت حبرا على ورق ويؤكد ضرورة اتخاذ إجراء شديد ضد المعتدين ذلك الاعتداء الصربي الوحشي على مدينة غورازده، الذي اتسم بالقتل الوحشي للمدنيين الأبرياء، وعجز قوة الأمم المتحدة للحماية عن ضمان حرمة المناطق الآمنة، والاعتداءات على أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، والاستيلاء على الأسلحة الثقيلة،

واحتجاز أفراد الأمم المتحدة رهائن لدى الصرب؛ وباختصار هذا النمط المستمر من الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بيد أننا مازلنا مقتنعين بأن اللجوء إلى الضربات الجوية الكثيفة لردع العدوان وكتدابير عقابية ستنهي هذا الصراع وتمنعه من الامتداد إلى مناطق أخرى في حالة رفض الصرب التقيد بأحكام القانون الدولي. وفي هذا السياق نلاحظ مع الارتياح القرارات التي اتخذها حلف شمال الأطلسي مؤخرا في سياق تنفيذ قرارات مجلس الأمن. إن مجلس الأمن ينبغي أن يأذن فورا بشن ضربات جوية على مراكز القيادة والاتصالات ومستودعات الذخائر وغيرها من المنشآت العسكرية الصربية.

ومازلنا نرى أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك وأن الحظر على الأسلحة المفروض حاليا على حكومتها يخالف أحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ونحن نحث مجلس الأمن على استعادة حق حكومة جمهورية البوسنة والهرسك الأصيل وغير القابل للتصرف في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل العون والمساعدة إلى تلك الحكومة في ممارسة حقوقها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإن عجز الأمم المتحدة عن منع وقوع الاعتداءات الصربية ضد مدينة غورازده تثير تساؤلات ينبغي الرد عليها إذا أردنا أن نحافظ على ثقة شعوب العالم بمفهوم الأمن الجماعي، الذي يشكل حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يقيم الأسباب الحقيقية لفشل جهازه لحفظ السلام خاصة في حالة البوسنة والهرسك. وقد آن الأوان لأن تفكر الأمم المتحدة بجدية وعمليا في تحديد هوية المشاكل واتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الثقة بقراراتها.

والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي على استعداد دائما بكل تأكيد للاسهام في جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى كبح الميول إلى الهيمنة بجميع أشكالها والاسهام مع الدول الأخرى في إقامة عالم أفضل للأجيال القادمة على أساس المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للقانون الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر العرض المقدم من بعض دول منظمة المؤتمر الاسلامي للاسهام بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية. وإن سرعة وصول هذه القوات ووزعها السريع يمكنهما الاسهام في استعادة التوازن وإعادة المصداقية في عمليات قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، وهي قوة لابد على أية حال من تعزيزها.

ونحن نؤيد تسوية الأزمة البوسنية سلميا، ونرى أنه إذا أريد لأي محاولة وساطة أن تنجح فيجب أن تستند إلى نهج موضوعي ومقتضيات الشرعية الدولية. لذلك يصعب علينا أن نقبل وصف العدوان الصربي الصارخ على جمهورية البوسنة والهرسك بأنه حرب أهلية جامحة. ومن المؤسف انه بذلت محاولات وساطة يبدو أنها تستند إلى افتراض مفاده أنه نظرا لأن البوسنة والهرسك قد هزمت فلا بد أن تقبل بالأمر الواقع. إن البعض، بدلا من التصدي للعدوان، يلتمس مساندته والاقرار بشرعية اكتساب الأراضي بالقوة.

وفي الوقت الذي مازال يجري فيه تجاهل قرارات مؤتمر لندن وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة تبذل جهود حثيثة من أجل التماس نهج جديد لاستعادة السلم.

لقد رحبنا باتفاق واشنطن المبرم في الشهر الماضي بين الحكومة البوسنية والكروات وبالترتيبات الكونفدرالية مع جمهورية كرواتيا. وهي الترتيبات التي تشكل دونما شك خطوة إيجابية نحو تسوية سياسية شاملة. ومنظمة المؤتمر الاسلامي على استعداد للمشاركة والاسهام بشكل بناء في إيجاد هذه التسوية السياسية.

إن محنة شعب ساند جاك وكوسوفا تقتضي اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي. لذلك يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ فورا تدابير عملية لحماية السكان قبل أن يفوت الأوان.

ومن الضروري أيضا تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية في جمهورية البوسنة والهرسك. ودول منظمة المؤتمر الاسلامي لا تزال تقدم إسهاما كبيرا لشعب البوسنة.

وختاما أكرر الاعراب عن استعداد منظمة المؤتمر الاسلامي لتقديم تعاونها ودعمها الكاملين لجهود مجلس الأمن لانهاء العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك.

إن العالم الاسلامي برمته يشعر بقلق وسخط بالغين إزاء ابادة الجنس الصارخة للمسلمين في البوسنة والهرسك من جانب جهاز الحرب الصربي. ومازال العالم الاسلامي يتابع باهتمام التدابير التي يتخذها مجلس الأمن لوقف هذه الفظاعة التي تثقل بعبئها على ضمير العالم المتحضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة السيد الغابد على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي" المتكلم التالي هو وزير خارجية البوسنة والهرسك، سعادة السيد عرفان ليوبليانكيتش، وأعطيه الكلمة.

السيد ليوبليانكيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم دور القيادة في هذا الاجتماع الهام، وعلى إبداء اهتمام بلدكم بهذه المسألة. كما نشكر مجموعة حركة عدم الانحياز على كل جهودها ومساهماتها.

في أحيان كثيرة غطت الستارة الملطخة بالدماء للأحداث الحالية في البوسنة والهرسك على جوهر الصراع الدائر في البوسنة والهرسك واسمحوا لي أن أذكر المجلس بهذا الجوهر.

إن تشكيل أشباه دول وهمية داخل جمهورية البوسنة والهرسك، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، هو أول خطوة تكتيكية نحو ضم أراضي من جمهورية البوسنة والهرسك على يد الصرب. وقد أنشأ هتلر أشباه دول وهمية مماثلة في بلدان مختلفة في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية. ولو أمكن تسمية المقاومة الفرنسية لإنشاء إحدى أشباه الدول تلك بحرب أهلية، ففي هذه الحالة يمكننا أن نسمي الحراب الدائرة في البوسنة حربا أهلية. ولحسن الحظ أن هذا ليس هو الحاصل. إن حالة البوسنة هي حالة عدوان صربي على دولة ذات سيادة طبقت فيها أساليب فاشية محددة كمعسكرات الاعتقال و «التطهير الإثني» والإبادة الجماعية.

ويتعين على المجتمع الدولي الآن أن يرد على هذه النازية. لسوء الطالع، ونظرا لتصور خاطئ بأن هذه حرب أهلية، لم تستطع الجهود السلمية المبذولة حتى الآن أن تحقق السلم. ولقد أودى عدم توفر الإرادة لدى المجتمع الدولي بحياة ما يزيد على ٢٠٠ ألف من المدنيين.

وأود أن أذكركم بمبدأين أساسيين لأوروبا الحديثة: احترام حقوق الانسان وحصانة الحدود. هذان المبدآن قد انتهكا بأبشع طريقة على امتداد السنتين الماضيتين في جمهورية البوسنة والهرسك.

في كل مرة انتهكت فيها أوروبا مبادئها، شهد العالم كارثة. والحياد عشية الحرب العالمية الثانية هو الذي تسبب في موت ملايين المدنيين الأبرياء.

ولهذا فإننا نطالب بأن تتبع الأمم المتحدة نهجا حاسما إزاء جمهورية البوسنة والهرسك. ولقد بين الإنذار الأخير الموجه من الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ما يمكن أن يتحقق عندما يبدي المجتمع الدولي الحزم والإرادة على العمل. وبناء على ذلك نود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولا، سحب آلة الحرب الصربية من المناطق الآمنة وما يجاورها أمر له أولوية قصوى. ومما له أهمية مماثلة مسأل كيفية التصرف في الأسلحة الثقيلة التي تقوم تلك الآلة الحربية بوزعها. إننا نطالب بأن تسحب هذه الأسلحة الى صربيا. وأن مفهوم تحريك الأسلحة الصربية من هدف الى آخر مفهوم غير مقبول بتاتا. والمطلوب هو تأمين السحب الفعال للأسلحة الصربية بموجب القرار ٧٥٢ (١٩٩٢). وإذ لم تسحب هذه الأسلحة فستظل عنصرا مزعزعا للاستقرار لأي عملية سلم في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، نطالب باسترداد حق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذا فإننا نطالب برفع حظر توريد الأسلحة الفعلي غير القانوني المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن في البوسنة ندافع عن المبادئ العالمية لحقوق الانسان وحصانة الحدود والحق في الحياة في مجتمع متعدد الثقافات. والحيلولة دون دفاعنا عن هذه القيم أمر لا مبرر له.

إن تدمير آلة الحرب الصربية أو سحبها شرط لا غنى عنه لإقرار السلم في البوسنة. وقد أتيحت الفرصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لتدمير هذه الآلة. ومن المؤسف أن السيد أكاشي لم يأذن بالهجمات الجوية، على الرغم من استيفاء جميع الشروط اللازمة للقيام بذلك. ولهذا فإنه يتحمل المسؤولية الأخلاقية التامة عن كل الأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو أنه وافق على طلب منظمة حلف شمال الأطلسي.

ثانيا، قد تفلح عملية تحييد الأسلحة، كما رأينا في سراييفو. ففي تسع حالات في سراييفو، نجحت عملية نزع الصبغة العسكرية لأنها تضع الأسس لإعادة إدماج المدينة ورفع الحصار الذي كان مفروضا على سراييفو طوال عامين. ولكن بتجميد حالة المناطق الآمنة يجب علينا ألا نسمح بأن يحكم على مواطني البوسنة والهرسك في واقع الأمر بأن يعيشوا في معازل عرقية، بحيث تجد الأمم المتحدة نفسها دون أن تدري بدلا من أن تكفل حماية المدنيين تكفل حماية المكاسب الإقليمية التي يحققها النظام الفاشي الصربي.

وقد أنشئ بالفعل واحد من هذه المعازل في غورازدة.

وإذا طلب من البوسنيين عدم عسكرة المناطق الآمنة الأخرى، فإن ذلك سيؤدي الى مزيد من المعازل والى تركيز السكان العزل في بقعة صغيرة وليس هذا سوى نسخة معدلة من معسكرات الاعتقال.

وفي ظل الظروف الحالية لهذا الاختلال العسكري الصارخ بين المعتدي والضحية، ليست مفاوضات السلام إلا سياسة إملاء من جانب المعتدي.

ثالثا، يجب أن تقوم عملية السلم على مبدأين هامين، وهما احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ووقف «التطهير الإثني» وإعادة الأراضي المحتلة بالقوة. والتطورات الأخيرة في جمهورية البوسنة والهرسك دفعتنا الى الاعتقاد بأن عملية السلم يمكن بل وينبغي أن تتخذ هذا الاتجاه. والاتفاق الأخير حول الاتحاد بين البوسنيين والكرواتيين يؤكد من جديد صحة هذا الاتجاه.

رابعا، نرحب برسالة الأمين العام الموجهة الى منظمة حلف شمال الأطلسي وبالقرارات التي اتخذها مجلس شمال الأطلسي مؤخرا. إلا أن علينا أن نوضح بأن القرار ٩١٣ (١٩٩٤) يطالب بانسحاب القوات الصربية من منطقة غورازدة الآمنة وما حولها، على النحو المحدد بموجب أحكام القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، الذي أعلن غورازدة منطقة آمنة. ولهذا فإن المسألة ليست مسألة ثلاثة كيلومترات ولا ٢٠ كيلومترا للمنطقة الخالصة. فانسحاب القوات الصربية ينبغي أن يتم في ضوء حدود غورازدة بصفتها منطقة آمنة وفقا للقرار ٨٢٤ (١٩٩٣). وتضطلع الأمم المتحدة بالتزام يتمثل في كفالة أن ينفذ القرار ٩١٣ (١٩٩٤) على أساس القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، وأن تستعاد حدود المنطقة الآمنة القائمة قبل الهجوم الصربي ريثما تظهر النتيجة النهائية للمفاوضات. وإن بقاء بعض القوات الصربية داخل حدود المنطقة الآمنة يشكل تهديدا لأمن ورفاه المدنيين في تلك المنطقة.

خامسا، أن فريق الاتصال الذي أنشئ مؤخرا بشأن البوسنة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ينبغي أن يضم ممثلا عن منظمة المؤتمر الاسلامي. فقد أبدت منظمة المؤتمر الاسلامي اهتماما حقيقيا بالتطورات الحاصلة في جمهورية البوسنة والهرسك، وبإمكانها أن تؤثر بصورة إيجابية على عملية السلم.

ولا تزال جمهورية البوسنة والهرسك ملتزمة بإقامة بوسنة متعددة الثقافات والأديان. ونحن نرحب بأية مبادرات إيجابية تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن الحالية وتتفق مع تلك المبادئ الأساسية.

وأخيرا، أود أن اؤكد أن البوسنة مثال صغير للقرية العالمية، ومن واجب المجتمع الدولي أن ينقذها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي وزير خارجية اليونان، معالي السيد كارلوس بابولياس. أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بابولياس (اليونان) (تكلم باليونانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد أعربنا في البيان الذي أدلينا به أمام المجلس قبل ستة أيام، عن إدانتنا القوية لهجمات الصرب البوسنيين على السكان المدنيين وعمال الإغاثة الانسانية وأفراد الأمم المتحدة في غورازدة، التي جرت بانتهاك صارخ للقانون الانساني الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعربنا أيضا عن قلقنا إزاء آثار هذا الوضع على عملية السلام، وطالبنا بالتنفيذ الفعال والفوري لاتفاق وقف إطلاق النار.

ونحن نرحب بحقيقة أن الحالة في غورازدة قد تحسنت بعد قرارات مجلس شمال الأطلسي، وأن الصرب البوسنيين قاموا بسحب قواتهم وأسلحتهم، وفقا للاتفاق المبرم مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد أكاشي.

ونحن نطالب جميع الأطراف بأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تحترم بالكامل مركز المناطق الآمنة. ونطالب الصرب البوسنيين، بصفة خاصة، بألا يعاودوا وزع واستعمال أسلحتهم الثقيلة التي سحبوها من غورازدة. إن استمرار الأعمال العدائية لن يؤدي بالأطراف الى أي شيء، بل سيجعل التوصل الى الاتفاق أكثر صعوبة وسيزيد من شدة معاناة المدنيين الأبرياء.

لقد طالبنا ببذل جهد دبلوماسي مكثف من جانب المجتمع الدولي، تشارك فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي، لضمان توحيد مبادراتهم. والهدف في هذا المنعطف الخطير على وجه التحديد يتمثل في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تؤدي الى وقف الأعمال العدائية والى تسوية سلمية شاملة. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تشترك الأطراف في مفاوضات ذات مغزى.

وفي هذا السياق، أصبح موقف الاتحاد الأوروبي من حظر السلاح معروفا تماما. فخطة عمل الاتحاد الأوروبي توفر الأساس السليم الوحيد لتسوية تفاوضية وسلم دائم.

وأي تقدم في عملية السلام سيكون بلا مغزى على الإطلاق ما لم توفر لقوة الأمم المتحدة للحماية الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها. فقوة الأمم المتحدة للحماية تقوم الآن بأدوار عديدة في البوسنة. لقد فرضت ترتيبات رصد وقف إطلاق النار، بما في ذلك حول سراييفو وفي وسط البوسنة وجنوبها، عبئا كبيرا عليها بالإضافة الى دورها الإنساني الأساسي.

وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار ٩١٤ (١٩٩٤) بشأن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية. والآن يجب اعطاء يجب قوة الأمم المتحدة القوات اللازمة لتنفيذ مهمتها، ونحن نطالب الدول الأعضاء بالاستجابة لهذه الحاجة دون أي تأخير.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن دعمنا للأمين العام، ولممثلة الخاص، وللرئيسين المشاركين، وللرجال والنساء في قوة الأمم المتحدة للحماية والمنظمات الأخرى الملتزمة بإيصال الإغاثة الإنسانية للسكان المدنيين.

ما برح الاتحاد الأوروبي، منذ بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، يحتل مركز الصدارة في النهوض بالسلم وتخفيف معاناة السكان المدنيين. وقد قدم أعضاء الاتحاد الأوروبي الجانب الأكبر من القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي تقوم بدور بالغ الأهمية. وقمنا بالدور القيادي في إيصال المساعدة الإنسانية، التي تعتبر أساسية بالنسبة للاجئين والسكان المدنيين. ونحن مصممون على مواصلة مساعدة الأطراف على إيجاد حل للأزمة الراهنة. ولا يسعنا إلا أن نكرر دعوتنا لهم بألا يفوتوا فرصة أخرى وأن يبنوا على الزخم الراهن من أجل تحقيق السلام.

السيد السمين (عمان): السيد الرئيس، في مستهل بياني، اسمحوا لي بأن أتقدم لكم، باسم وفد بلادي، بإسمى عبارات الترحيب لمعاليكم على توليكم رئاسة المجلس خلال دورة انعقاده الحالية لمناقشة الحالة في البوسنة والهرسك. وإننا لعلى ثقة تامة بأن ما عرف عنكم من حنكة دبلوماسية ودراية بالأمور سيكون لهما عظيم الأثر في إثراء مداولاتنا هذه.

كما لا يفوتني في الوقت ذاته أن أتقدم بوافر الترحيب لأصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي على حضورهم ومشاركتهم في هذه المناقشة. ومما لا شك فيه أن هذا الحضور والتمثيل الرفيع المستوى لهو دلالة قاطعة على الأهمية التي يحظى بها البند قيد النقاش، ولما يمثله هذا الوجود من حرص دولهم والدول الإسلامية الأخرى الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على المساهمة في الجهود الهادفة الى تسوية سلمية وعاجلة للصراع في البوسنة والهرسك.

على مدى أكثر من عامين تتعرض جمهورية البوسنة والهرسك، التي هي أحد أفراد الأسرة الدولية، وتتمتع بعضوية الأمم المتحدة لعدوان صربي غاشم لم يشهد له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تمادى الصرب في استخدام أبشع وسائل التنكيل والاعتقال بحق المدنيين، بداية باستخدام سياسة «التطهير العرقي» البغيض والاغتصاب الجماعي، وفرض حصار على المدن وتطويق المناطق الآمنة ومنع وصول قوافل الإغاثة الإنسانية، وانتهاء بالانتهاك السافر لسلطة الأمم المتحدة وقتل الموظفين الدوليين واحتجازهم رهائن حرب وتقييد حرية تنقلهم.

إننا نشاطر الآخرين الإيمان بأن أفضل الوسائل لحل النزاعات لا يتم عن طريق اللجوء الى استخدام القوة واحتلال أراضي الغير، بل إن السلم الحقيقي لا يتأتى إلا من خلال الطرق السلمية وعبر قنوات الحوار البناء القائم على الاحترام المتبادل، ووفقا للقوانين الدولية المتعارف عليها. ونحن على قناعة تامة بأن تلك الركائز، فيما لو تم التقيد بها، ستشكل الأرضية المناسبة لبناء صرح سلام دائم في أي بقعة من العالم، لا سيما البوسنة والهرسك.

وانطلاقا من هذا النهج، وتأسيسا على ما تقدم، رحبت بلادي بسائر الجهود السلمية مرورا باتفاقات مؤتمر لندن ومقررات المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وانتهاء باتفاق واشنطن الموقع عليه بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤. كما أعلنت بلادي عن دعمها للجهود التي تبذلها حكومات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وإنه ليحدونا الأمل في أن تكلل تلك الجهود بثمار طيبة في المستقبل القريب.

إنه على الرغم من تلك الجهود السلمية التي أشرت اليها وتوجه بعض الأطراف في إقليم يوغوسلافيا السابقة نحو السلم، فإننا وعلى الجانب الآخر نجد الطرف الصربي لا يزال متمسكا بسياسته الرافضة للحلول السلمية ومنتهجا أسلوب المراوغة، الأمر الذي يجعلنا نؤكد من جديد ضرورة عدم قبول المجتمع الدولي سياسة فرض الأمر الواقع وتمكين المعتدي من جني ثمار عدوانه عن طريق كسب أراضي الغير باستخدام القوة. وإننا نتفق مع أولئك القائلين بأن المحادثات السلمية يجب أن تكون في المقام الأول والأخير، أداة سلام وليست أداة للإبادة الجماعية والتسويف. وإنه ليحدونا الأمل في أن يستجيب الجانب الصربي لدعوات السلم، كون هذا هو المدخل الرئيسي الذي سيتحدد على ضوئه قبولهم مجددا ضمن الأسرة الدولية.

خلال جلسة سابقة للمجلس لمناقشة الحصار الصربي المفروض على سراييفو إثر مجزرة السوق، أبدى وفد بلادي قلقه وانشغاله إزاء الإنذار الموجه للصرب لسحب أسلحتهم الثقيلة لمسافة ٢٠ كم فقط بعيدا عن مركز المدينة، مؤكدا في الوقت ذاته أن هذه الأسلحة سوف تستخدم في حصد أرواح أبرياء آخرين في مناطق أخرى من جمهورية البوسنة والهرسك.

وللأسف الشديد، هذا ما أثبتته الأحداث الأخيرة، وما أقدمت عليه القوات الصربية في منطقة غورازده، والذي لا يدع مجالا للشك في أن الدعوات المنادية بإسقاط هذه الوضعية على المناطق تأتي قاصرة وستواجه نفس المصير في ظل التعنت الصربي إن لم تسحب تلك الأسلحة الى صربيا. أو توضع تحت إشراف الأمم المتحدة مع التنفيذ الدقيق والفعال من قبل حلف شمال الأطلسي لقراراته ومتابعة الحالة عن كثب والتصدي لأي خرق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

في الوقت الذي ترحب فيه حكومة بلادي بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) نحو إرساء السلم في البوسنة والهرسك، فإنها ترى أن تلك الجهود والأحداث الأخيرة، لا سيما المتصلة بالوضع في غورازده، كانت خير برهان على محدودية ما يمكن للأمم المتحدة أن توفره لحماية شعب البوسنة والهرسك وسلامة أراضي هذه الجمهورية. وعليه، وفي ظل هذا الواقع المرير فإن بلادي تؤكد من جديد مطالبتها برفع الحظر التسليحي

الدفاعي عن جمهورية البوسنة والهرسك الذي تم فرضه قبل إعلان استقلالها وقبل أن تصبح عضوا بالأمم المتحدة.

وختاما، فإن وفد بلادي يود التأكيد على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته كاملة لحماية شعب البوسنة والهرسك، وتمكينه من الدفاع عن نفسه بنفسه من خلال رفع الحظر التسليحي الدفاعي، ويتطلع في الوقت ذاته الى أن يولد الاجماع زخما دوليا من شأنه حمل الصرب على الانصياع الى القرارات الدولية والنداءات السلمية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإننا نبارك أي مسعى بخصوص عقد مؤتمر دولي للسلام يكون من شأنه تحقيق سلم عادل في تلك الجمهورية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، يسرنا أن نراكم، وزيرا لخارجية نيوزيلندا، تترأسون مداولات المجلس اليوم. ويرحب وفدنا أيضا بوزراء الخارجية الآخرين الذين يشاركون في هذه الجلسة.

يسر وفد الاتحاد الروسي أن يلاحظ أن تطبيع الحالة حول غورازدة ووفاء الطرف الصربي البوسني بالتزاماته من الأمور التي تهيئ الفرص الإيجابية لجعل تركيز الأمور الآن على الجهود السياسية التي تبذل من أجل تسوية عاجلة في البوسنة والهرسك. وإن مبادرة الرئيس يلتسين بعقد مؤتمر قمة بين روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تستهدف تحقيق هذه التسوية.

ورغم كل تعقيدات الحالة الراهنة، نشعر بأن أهم نقطة هي أنه يجب ألا تغطي التدابير العسكرية على الاتجاه الرئيسي، الذي يستهدف إيجاد تسوية سياسية. وإننا نتوقع أن تشارك الأطراف البوسنية وشركاؤنا في السعي إلى إيجاد تسوية مشاركة نشطة في هذه العملية وأن يركزوا جهودهم الآن على المهام الأساسية التالية:

أولا، تعزيز نظام المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك وفقا لقرارات مجلس الأمن وهذا ما سأذكره بالتفصيل في وقت لاحق.

ثانيا، توقيع اتفاق غير مشروط في أسرع وقت ممكن بين الصرب والمسلمين بشأن وقف إطلاق نار عام ودائم ووقف جميع الأعمال العدائية. وفي هذه المسألة، ينبغي أن يكون واضحا لجميع أطراف الصراع أن المجتمع الدولي لم يعد يسمح باستمرار الاستفزازات وأعمال الانتقام البربرية ردا عليها؛ لأن كليتهما تشكلان تحديا للأمم المتحدة.

ثالثا، تحقيق تسوية سياسية شاملة في البوسنة والهرسك تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة والمركز المتكافئ لجميع سكان الاقليم. ونشعر بأن إنشاء اتحاد كرواتي مسلم لا يحكم مسبقا على قرارات تتعلق بمستقبل الصرب البوسنيين. إن المسائل المتصلة برسم الحدود الاقليمية ينبغي حلها على أساس المعايير الموضوعة سابقا وعلى طاولة التفاوض فقط. وبالطبع، ينبغي أن يحدد الاتفاق السياسي تحديدا كاملا جميع الجوانب الانسانية للمشكلة البوسنية.

رابعا، ينبغي إحراز تقدم حقيقي في استعادة السلم في البوسنة والهرسك يصحبه تخفيف مناسب للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونرى ان ما نحتاجه اليوم هو جهد نشيط يبذله كل من الممثل الخاص للأمين العام ليوغوسلافيا السابقة ووزراء خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بمشاركة الأمم المتحدة. إن تشكيل فريق اتصال مكون من هؤلاء الأعضاء خطوة هامة في هذا الاتجاه. كل هذا ينبغي أن يهيئ الأساس لعقد مؤتمر قمة مبكر بشأن إيجاد تسوية في البوسنة والهرسك.

ونود أن نقول بأوضح العبارات إن المطالب برفع حظر إمدادات الأسلحة الى البوسنة والهرسك في الظروف الحالية تتناقض بجلاء مع الجهود التي تستهدف إيجاد تسوية سياسية ويمكن أن تفتح الأبواب على مصراعيها لتصعيد حاد في الحرب بإثارة سلسلة من رد الفعل من جانب جميع الأطراف. وإن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي الى تفاقم خطير في الحالة وإلى تكثيف الأعمال العدائية، وزيادة نزيف الدم، والمعاناة وفقدان الأرواح فيما بين السكان المدنيين المسالمين.

وبالإضافة الى ذلك، إن فرص اندلاع صراع أوسع يتجاوز حدود البوسنة والهرسك مهددا بمشاركة مباشرة من جانب البلدان المجاورة من شأنها أن يتزايد تزايدا كبيرا. إن سلامة قوات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والموزوعة في المنطقة من شأنها أن تتعرض للتهديد أيضا، ناهيك عن احتمال تعطيل جميع عمليات الأمم المتحدة. ومن شأن هذا التحول في الأحداث أن يعكس الاتجاه الذي يبرز صوب توحيد جميع الجهود الدبلوماسية من أجل تحقيق تسوية عاجلة.

لقد استرعى وفدنا بالفعل مرارا وتكرارا الانتباه الى الأفكار الهامة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريريه (S/1994/291 و S/1994/300) فيما يتعلق بضرورة استعراض مفهوم المناطق الآمنة، التي أسيء استغلال مركزها تكرارا. وبالتالي يرى الأمين العام، كما أعرب في هذين التقريرين، ان هذا الاستعراض من شأنه أن يشمل نزع سلاح هذه المناطق بالكامل من جانب جميع الأطراف على أساس الشروط التي يجب أن توافق عليها: ضمان حرية التحرك ووضع الأسلحة الثقيلة تحت السيطرة أو سحبها، بالإضافة الى وزع أوسع لقوات الأمم المتحدة.

ويشعر الاتحاد الروسي، في الظروف الحالية، مع مراعاة التجربة التي حصل عليها مجلس الأمن في حالتي سراييفو وغورازدة، أن مسألة تحديد طبيعة نظام المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك تتسم بطابع عاجل وحسنة التوقيت تماما.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن قوات الأمم المتحدة، مع الأطراف المعنية، ينبغي أن توكل إليها مهمة تحديد نظام وحدود كل منطقة من المناطق الآمنة. وينبغي وقف جميع الأعمال العدائية، ويجب أن تتفق الأطراف على الحدود في المستقبل.

ومن المهم وزع قوات الأمم المتحدة في هذه المناطق وضمان سلامتها دون قيد أو شرط وضمان حرية التحرك فيها دون قيد أو شرط.

وإن تجريدها من السلاح شرط هام لاحترام مركز المناطق الآمنة. ولتنفيذ المهام اللازمة لتحقيق هذا الغرض، يمكن تشكيل أفرقة عاملة ثلاثية.

ومن الضروري ضمان وضع الأسلحة الثقيلة تحت الرقابة أو سحبها من خط الحدود. ويجب أن تتلقى قوات الأمم المتحدة أيضا معلومات عن حقول الألغام؛ ويجب تنفيذ إزالة هذه الألغام في أطر زمنية متفق عليها تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي هذه المناطق الآمنة، يجب ضمان تقديم المساعدة الانسانية دون عائق وفقا لجدول زمني متفق عليه وضمان تحرك السكان المدنيين دون قيد أو شرط. وإن تبادل السجناء يجب أن ينفذ أيضا تحت رقابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إننا نشعر بأن من الأهمية الخاصة بمكان أن يبدأ مجلس الأمن هذا العمل دون إبطاء وأن يتحمل بالتالي مسؤولياته عن تحديد نظام المناطق الآمنة.

والواضح أن تنفيذ هذه المهام يتطلب إجراء مفاوضات مناسبة مع الأطراف، تضاف إليها الجهود التي تبذلها قوات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يشيد الوفد الروسي إشادة عالية بقرار مجلس الأمن ٩١٤ (١٩٩٤) الذي اتخذ هذا الصباح والذي يأذن بزيادة عدد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية.

وروسيا على استعداد للتعاون على نحو نشط مع جميع الأطراف المعنية بغية التوصل عاجلا إلى التسوية وإقامة سلم دائم في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليرحب بكم، سيدي، ترحيبا حارا في مداولاتنا وأن يعرب عن تقديرنا لمشاركتكم. ونود أيضا أن نرحب ترحيبا حارا بوزراء فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي وبالأمين العام للمؤتمر الاسلامي، وأن نثني بقوة على الجهود الحميدة التي يبذلونها بشأن هذه المسألة الخطيرة المتعلقة بالبوسنة. إننا نعتقد أنهم يتجاوزون في كلامهم تمثيل المجتمع الاسلامي في العالم. فهم يتكلمون بالنيابة عن جميع الناس ذوي النوايا الحسنة، الذين يشعرون بالغضب إزاء استمرار هذا الصراع البغيض والمدى الذي بلغه.

إن ما استمعنا إليه من الممثلين لتعبير عميق ويمكن فهمه تماما عن أوجه الإحباط إزاء وتيرة التطورات وطبيعتها في البوسنة. والآن - ومع نحو ٥٠ قرارا اتخذها مجلس الأمن منذ بدء الأعمال العدائية - نستمر في رؤية مشاهد العدوان السافر، و «التطهير العرقي»، والتحدي الصريح للأمم المتحدة ولمنظمة حلف شمال الأطلسي، والانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان.

إن قلقنا الأساسي نابع بالتأكيد من الحالة عموما في جميع البوسنة التي طغت فيها مسألتا غورازدة والمناطق الآمنة على ما عداها مؤخرا. ومفهوم المناطق الآمنة، حسبما وضعه القراران ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣)، لم يقصد منه أن يكون ظاهرة دائمة. والمجتمع الدولي، نظرا للمستوى اللاإنساني الذي بلغته الجرائم المرتكبة ضد المدنيين العزل والأبرياء، رأى أن من الضروري حماية الجيوب الاستراتيجية من هذا الرعب بغية توفير ملاذ للسكان الهاربين.

ما على المرء إلا أن يتصور مشهد آلاف المدنيين الهاربين يهيمون في البرية على غير هدى، كي يدرك ماذا ستكون عليه البوسنة دون نقاط التجميع المؤقتة هذه. هذا جل ما كان يقصد منها - مناطق مؤقتة للسكان المدنيين في الوقت الذي كانت تبذل فيه الجهود من أجل التوصل إلى وقف عام لإطلاق النار وتحقيق تسوية سياسية عادلة للصراع برمته. لم يكن القصد أن تصبح ظاهرة دائمة يجري التفاوض بشأنها بوصفها كيانات منفصلة في عملية التسوية. لذلك، فإن أي مبادرات جديدة ترمي إلى التركيز مجددا على المناطق الآمنة لأسباب تختلف عن الأسباب الواردة في القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) يجب أن ينظر اليها في ضوء ذلك.

في الواقع، لا يسعنا أن نتهرب من حقيقة أن قلقنا الرئيسي يكمن في التوزيع الواقعي والعام والعادل للبوسنة الأمر الذي يسمح لجميع الأطراف بأن تعيش بسلم وأمان على أرض ثابتة ومع توفر حرية الحركة وبالتأكيد انتاجية اقتصادية وقدرة اقتصادية. وإذا أريد تحقيق ذلك، كما قال رئيسا دولتين غربيتين طليعيتين، فمن الضروري للصرب أن يقدموا تنازلات اقليمية. والتقسيم التعسفي للبوسنة الذي يترك أي طرف ضعيفا ومن دون دعم وفي موقف يتعذر الدفاع عنه هو وصفه لكارثة - وسيلة تفتح الباب أمام استئناف الأعمال العدائية في المستقبل القريب.

والإحباط هو أيضا نتيجة الوتيرة الحذرة جدا للمشاورات بين الأطراف العديدة في هذا الصراع. فالقرارات يطول زمن اتخاذها بل ويطول تنفيذها. إننا نعتقد أن هذا الأمر أصبح عاملا حاسما في نقل الاشارات الخاطئة إلى الصرب، مما يسمح لهم بوقت اضافي ثمين بغية تصعيد عدوانهم اعتقادا منهم بأن أي تسوية ستقبل بالحالة كما هي

على الأرض. وجل ما هو مطلوب ذريعة مناسبة مثل الاشارة في الوقت الراهن إلى «الكلام المزدوج» عن «الاستفزازات الاسلامية».

لذلك، فمما لا يثير الدهشة أننا بدأنا نسمع بالرد الصربي على «الاستفزازات الاسلامية» المتوقعة في مناطق آمنة أخرى، حتى لا نفاجأ إذا اندلع القتال في مناطق آمنة أخرى قريبا جدا. وإذا تكرر «نموذج غورازدة» على أيدي الصرب، فإننا سنشهد مجددا القصف المتعمد لمدينة لا تملك مقومات الدفاع، ولمستشفياتها ومراكز اللاجئين فيها، وكل ذلك جرائم حرب واضحة. ويأمل المرء بالتأكيد في أن يشرع بحماس متحدد ببذل الجهود الرامية الى تنشيط عمل محكمة جرائم الحرب، الأمر الذي يؤدي الى وقف عمليات إبادة الجنس القاسية وسجن المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم الفظيعة والتي تستحق الشجب.

تقوم حاجة ماسة إلى وقف فوري للأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات، لو أرادت جميع الأطراف أن تتوصل إلى حل عادل ودائم. وإلى أن يحين هذا الوقت، يجب على المجتمع الدولي - وبخاصة منظمة حلف شمال الأطلسي وسلاحها الجوي - أن يبين للصرب بقوة أن استمرار انتهاكات الحقوق الانسانية لن يحتمل وأنه في الواقع سيستلزم العقاب. وكما قلنا الأسبوع الماضي، نرحب بالمشاركة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في هذا الصراع، التي إن نفذت عن اقتناع، قد تؤثر على مسار الأحداث. ولقد أملنا ولا نزال نأمل في أن تكون قوة الأمم المتحدة للحماية حاسمة في استعمال هذا السلاح بقدر ما كان الصرب حاسمين في تحديهم. ويتعين على الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي معا أن يحافظا على مصداقيتهما لو أردنا أن نكون فعالين في الأدوار التي نضطلع بها. وقوة الحماية خطت خطوات واسعة في هذا الاتجاه عن طريق محاولاتها السامية والمتواصلة الرامية إلى مساعدة سكان غورازدة المحاصرين وشعب البوسنة المحاصر في وجه التحديات الخطيرة والظروف الصعبة. وإننا مدينون لأفرادها بالعرفان والشكر.

وإلى أن يحين وقت وقف اطلاق النار الفعال والمفاوضات الملموسة، يشعر وفد بلدي بأن من غير المناسب على الاطلاق مكافأة صربيا، التي لا يشك في مشاركتها العسكرية، بالتفكير بتخفيف الحظر الاقتصادي المفروض عليها، بل ثمة ما يدعو إلى تشديده.

أخيرا، يشعر وفد بلدي أن المشكلة التي نواجهها في البوسنة سببها حظر الأسلحة الجائر المفروض على حكومتها بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١). فنحن نشهد مرارا وتكرارا تأثير الحظر الانتقائي الكامل: فالصرب لديهم قذائف مضادة للطائرات. ودبابات، وطائرات، وطائرات عمودية، ومدفعية ثقيلة وأجهزة اتصالات متطورة، يعرضونها أمام العالم بوقاحة. وإذا ما اعترى عزيمة المجتمع الدولي أي وهن، لأي سبب، لمنع الصرب من هذا الاستغلال المجحف، فلن يكون من المشرف لنا حينئذ أن نستمر في اجبار حكومة البوسنة على الدفاع عن نفسها ويديها مربوطتين إلى الخلف. يجب إعفاء البوسنة من القرار ٧١٣ (١٩٩١). وإذا لم يتم ذلك، فسيصبح الصراع، وقد أصبح فعلا، صراعا يدخل فيه عدد كبير من المشتركين يتحملون جميعا قسطا كبيرا من المسؤولية عن قدر هذه الدولة وشعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على عبارات الثناء التي وجهها إلي.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا للشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

يشرفني أن أترأس هذه الجلسة لمجلس الأمن واستمع الى البيانات يدلي بها عدد من الزملاء الوزراء، الذين يمثلون الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي. إن نيوزيلندا تقر بالاهتمام الخاص الذي توليه منظمة المؤتمر الاسلامي والدول الأعضاء فيها للحالة في جمهورية البوسنة والهرسك. وإننا نرحب بهذا الاهتمام ولنا ملء الثقة بالتوصل الى طريقة ما لضمان أن تراعى وجهة النظر التي تمثلها المنظمة مراعاة كاملة في العملية التفاوضية الدولية.

منذ أقل من أسبوع أجرى مجلس الأمن مناقشة طويلة بشأن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، وفي الأيام القليلة التي مضت منذ ذلك الحين رأينا مرة أخرى أن بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عندما يتوافر التصميم والسلطة أن يحدثا تغيرا فيما بدا قبل أسبوع فقط وكأنه حالة ميؤوس منها.

لقد كانت نيوزيلندا من بين تلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن، التي كانت ترى، ولأكثر من عام أن الطرف الصربي البوسني لن يتفاوض بجدية إلا عندما يرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة بأن القوة ستستخدم دعما للعملية التفاوضية. وأنه لهذا السبب أيدنا القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) ولهذا، ومنذ ذلك الحين، كنا نصر على أن الضربات الجوية يمكن أن تلعب دورا إيجابيا.

في شباط/فبراير، وفي وجه أشنع الهجمات على سراييفو وصل أعضاء الأمم المتحدة الى نقطة كانوا فيها على استعداد للتفكير في استخدام القوة بموجب السلطة الممنوحة لمجلس الأمن وذلك لأن أولئك الذين كانوا يتخذون قرارات المجلس أظهروا أنهم يمتنعون على أي شكل من أشكال الإقناع أو الضغط. وفي الأسبوع الماضي رأينا دلالة على الأثر الإيجابي الذي يترتب على التصميم القوي، فالاستجابة للقرارات التي اتخذها مجلس شمال الأطلسي بناء على طلب الأمين العام لردع الهجمات على غورازدة، أظهرت، كما أظهرت الأحداث في سراييفو في شباط/فبراير، أن الحكم الذي ينطوي عليه القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) كان حكما صائبا.

إن تطبيق القوة لا ميزة له في حد ذاته. ويجب أن يكون جزءا من الأساس الذي تقوم عليه تسوية سلمية دائمة. وفي وقت مبكر من هذا اليوم، اتخذنا قرارا وضع في نهاية المطاف على أساس موثوق الجزء الثاني من أساس السلم في

البوسنة - أي وجود قوة الأمم المتحدة للحماية. فمن خلال الترخيص بزيادة مستويات مشاركة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية فإننا لم نوفر فقط الموارد للأمم المتحدة كي تقوم بالعمل الموكل اليها، وإنما أرسلنا رسالة واضحة الى الصرب تتعلق بالالتزام السياسي لدعم عبارات القرارات؟

والعنصر الثالث الحاسم في أساس تحقيق السلم في البوسنة هو التعجيل بالمفاوضات الشاملة التي تشترك فيها جميع الأطراف المعنية، ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذت في الآونة الأخيرة من أجل رفض العملية التفاوضية بطاقات جديدة. وإنه لمن المهم جدا أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت موحد وحازم. وكل ما هو دون ذلك سيكون عرضة لسوء الفهم، وكما رأينا، يمكن أن يكون ثمنا باهظا في الأرواح.

أشار بعض المتكلمين في هذه المناقشة الى حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة من جانب مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. إن حكومة بلادي ما زالت تشعر بالقلق من أن أي قرار برفع الحظر من شأنه أن يترك آثارا خطيرة ويمكن فعلا أن يضر بمصالح أولئك الذين اتخذت هذه الخطوة من أجل مساعدتهم. إن الجيش الصربي هو أكبر الجيوش وأقواها في المنطقة. ومن الصعب تصور أنه سيقف مكتوف الأيدي في مواجهة قرار كهذا من جانب مجلس الأمن. وليست هناك أية ضمانة بأن الأسلحة سوف تصل الى مكانها المقصود. ولا تعتقد نيوزيلندا أن زيادة قوة النيران لأي من المتحاربين يمكن أن تؤدي الى حل هذا النزاع المرير. وقبل كل شيء، نعتقد أن ذلك سوف يدمر، الى الأبد، جميع إمكانيات التوصل الى سلم تفاوضي شامل. وستكون الأمم المتحدة في الواقع قد تخلت عن المسألة تاركة إياها تحل بالحرب.

وكما قلنا قبل عام، قد يعترف المجلس في وقت ما بأن الحل التفاوضي لا يمكن تحقيقه ويستخرج النتائج الملائمة. غير أن ذلك قد يكون دعوة الى اليأس بل والحكم على أعداد أكبر من الناس بالفناء في أتون الحرب. إن منظمة حلف شمال الأطلسي بدأت أخيرا بإظهار ذلك النوع من التصميم بالتحديد الذي طالب به طويلا شعب البوسنة والهرسك هو وأصدقاؤه، بمن في ذلك بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي ونيوزيلندا. ونعتقد أن الآن ليس الوقت المناسب لمثل هذا الخيار.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي ممثلة كندا، وأدعوها لكي تشغل مقعدا على طاولة المجلس وتدلي ببيانها.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل وأن أشكر سلفكم، السفير مريميه، على قيادته المتمكنة خلال شهر آذار/مارس. لقد ورثت الرئاسة خلال شهر مليء بالاضطرابات، وإننا نقدر جهودكم في إبلاغ الدول الأعضاء التي تتأثر مباشرة بقرارات المجلس والتشاور معها. ونحن نشعر بالسرور خصوصا إزاء مبادرتكم بعقد اجتماعات للتشاور مع عدد من البلدان المساهمة بقوات.

إن الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك ما زالت تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي، كما تشهد على ذلك هذه المناقشة الثانية التي يجريها مجلس الأمن بشأن المسألة بعد أيام قلائل من انعقاد آخر جلسة من هذا القبيل، وهذه المرة بحضور وزراء من فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي.

مرة أخرى، لقد شهدنا هجمة لا مبرر لها من جانب قوات الصرب البوسنيين، وهذه المرة ضد سكان غورازدة، والشعب الكندي قد صعقته هذه الأحداث وأثارت سخطه. وخلال مناقشة طارئة جرت في البرلمان في ٢١ نيسان/ابريل، تكلم العديد من الأعضاء المنتمين الى جميع الأحزاب السياسية تأيدا لاتخاذ عمل قوي من جانب المجتمع الدولي.

إن كندا، بوصفها عضوة في منظمة حلف شمال الأطلسي، استجابت بسرعة وبصورة إيجابية لدعوة الأمين العام لاحترام المناطق الآمنة التي أنشئت بقرار من مجلس الأمن، وذلك بتوجيه ضربات جوية اذا لزم ذلك.

ويسعدنا أن الصرب البوسنيين قد امتثلوا للإنذار الذي وجهته منظمة شمال الأطلسي بالانسحاب من غورازدة. وليس هناك أدنى شك بشأن تصميم الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على إنفاذ الامتثال بقراراتهما المتعلقة بغورازدة والمناطق الآمنة الأخرى. فاذا جدد الصرب البوسنيون هجماتهم ضد هذه المناطق، فإنهم سيعانون من الآثار المترتبة على ذلك. وفي هذا الصدد، أشرنا بعين الرضا الى أن الاجراءات الموضوعة لتنظيم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي تعمل بصورة سلسة وفعالة.

إن حكومة بلادي تشعر بالقلق إزاء احتمال اندلاع مزيد من القتال في مناطق أخرى في البوسنة والهرسك. إننا نؤكد مجددا نداءنا الى جميع الأطراف بالتخلي عن الخيار العسكري وأن تسعى الى تحقيق تسوية تفاوضية تفضي الى سلم دائم في المنطقة.

إن الجرائم التي ارتكبت في غورازده وفي أماكن أخرى في البوسنة يجب ألا تمر دون عقاب. وأولئك الذين يتحملون مسؤولية الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين أو المستشفيات ومراكز اللاجئين، في انتهاك لجميع أعراف القانون الدولي، ينبغي أن يقدموا للمحاكمة الدولية التي أنشئت لتلك الغاية.

(تكلمت بالانكليزية)

إن الزخم الذي ولده توقف الأعمال العدائية في محيط سراييفو أدى الى نتائج ملموسة وهامة على الصعيد السياسي. وعلينا أن نؤسس على هذا في المرحلة القادمة من العملية التفاوضية. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء الفيدرالية الكرواتية البوسنية ووقف إطلاق النار بين الحكومة والصرب الكروات‌يين هما من الإنجازات الهامة.

ويسرنا أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة اللذين كانا لهما دور هام في الشهور الأخيرة في دفع العملية التفاوضية الى الأمام، قد انضما الى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في جهد متجدد ومتضافر لاستئناف المفاوضات بشأن إيجاد تسوية شاملة في البوسنة والهرسك وفي كل أرجاء يوغوسلافيا السابقة.

ومن الأهمية بمكان لنجاح الجهود المشتركة للمجتمع الدولي أن يكون ممثلو كبار البلدان المساهمة بقوات من ضمن المشاركين في الجهود الدبلوماسية للمساعدة في إنهاء الصراعات في يوغوسلافيا السابقة.

وهذا النهج المنسق حيوي إذا أردنا أن نقنع الأطراف بعدم جدوى السعي وراء تحقيق أهداف عسكرية لا تؤدي إلا الى المزيد من الخسائر في الأرواح والى الشلل السياسي. إن المطلوب قبل كل شيء هو التزام سياسي قوي من جانب الأطراف نفسها بإعادة إقرار السلم في هذه المنطقة المضطربة. إن هدف السلم، الذي ينبغي أن يكون القوة الدافعة لجميع الأطراف، لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق اتفاق عادل ودائم بينها. وهذا من شأنه في نهاية المطاف أن يسمح للمدنيين باستئناف حياتهم العادية والبدء في جهود إعادة البناء الاقتصادي.

ووفقا لمنطق السلم هذا، تواصل حكومة كندا معارضة رفع الحظر المفروض على الأسلحة بمقتضى القرارين ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٢٧ (١٩٩٢).

نود أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد أكاشي، والجنرال لابريسلي والجنرال روز على العمل الممتاز الذي يقومون به في الميدان. إن المهمة التي يقومون بها صعبة وحساسة وهم يقومون بها بطريقة ممتازة شأنهم شأن آلاف الرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة للحماية وفي المنظمات الإنسانية الموزوعة في الإقليم.

وينبغي أن نوفر الموارد والمرونة المطلوبة لقوة الأمم المتحدة للحماية لكي تتكيف مع الظروف المتغيرة. لذلك يسرنا أنه تسنى لجميع أعضاء مجلس الأمن هذا الصباح، باتخاذهم القرار ٩١٤ (١٩٩٤)، الإذن بزيادة عدد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن الضروري والملح أن يكون بمقدور قوات الأمم المتحدة للحماية تنفيذ المهام المتزايدة المناطة بها بتزايد عدد حالات وقف إطلاق النار في الميدان.

يعلم الأعضاء أن كندا قررت في شهر آذار/مارس الإبقاء على تواجدها في قوة الأمم المتحدة للحماية لستة أشهر أخرى. كما أن عددا من الدول الأعضاء قدم مؤخرا تعزيزات لقوة الأمم المتحدة للحماية. وندعو الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة الى النظر في إمكانية القيام بنفس الشيء.

وتواصل حكومة كندا جهودها أيضا في المجال الإنساني وستشترك في جهود إعادة البناء في البوسنة عندما تسمح الظروف بذلك.

إننا نجتاز حاليا مفترق طرق جديدا. دعونا نستغل أحداث الأيام الطويلة الماضية لكي نحاول كتابة الفصل الأخير من هذا الصراع الرهيب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة كندا على العبارات الرقيقة التي وجهتها الي والى ممثل نيوزيلندا الدائم.

المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلادلاء ببيانه.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم شخصيا الرئاسة في هذه الجلسة الهامة جدا.

تشعر حكومة الهند بالقلق البالغ إزاء استمرار الصراع في البوسنة والهرسك. إن المذابح التي ترتكب ضد الأبرياء من مدنيين واللجوء المنهجي الى الاغتصاب وممارسة «التطهير العرقي» مقيته ومرفوضة. وهي أمور يبغضها المجتمع الدولي بأسره، ونحن ندينها إدانة قاطعة بغض النظر عن الطائفة المسؤولة عنها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الاعتداء المسلح والإبادة و «التطهير العرقي» ضد جمهورية البوسنة والهرسك. وأحد الأعمال المذمومة بوجه خاص انتهاك حرمة المناطق الآمنة المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

إن الصراع مستمر بسبب استمرار انتهاك قرارات مجلس الأمن والاتفاقات التي توصلت اليها الأطراف المتحاربة عن طريق المساعي الحميدة للوسطاء وشتى البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة. إن الافتقار الى حسن النية في تنفيذ هذه القرارات والاتفاقات تم التدليل عليه مرارا، وأدى الى إفساد جهود المجتمع الدولي المستمرة على مدى ثلاث سنوات من أجل إنهاء إراقة الدماء والعنف.

ونحن نكرر الإعراب بأن انتهاج الحلول العسكرية أمر عديم الجدوى ويأتي بنتائج عكسية. ولا ينبغي السماح باستمرار المكاسب المتحققة عن طريق العدوان. وينبغي التوصل عن طريق عملية التفاوض الى تسوية سياسية مقبولة لجميع الأطراف. وأي تسوية مستقبلة يجب أن تكون معقولة ومقبولة بشكل واضح لجميع الطوائف المعنية الثلاث. وهذا هو الأسلوب العملي الوحيد لكفالة تحقيق سلم يدوم في الميدان.

ومن الملح والضروري الاستئناف الفوري لعملية الحوار والتفاوض الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية تكون مقبولة لجميع الأطراف. ومثل هذا الحوار السياسي يمكن أن يجري تحت رعاية أي جهة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الذي قد يعطى فرصة جديدة في ضوء الاقتراحات الأخيرة للرئيس يلتسين والرئيس ميتران، وكذلك، اقتراحات الاتحاد الأوروبي. ونرحب بجميع المقترحات التي يكون من شأنها تسهيل استئناف عملية سياسية لا رجعة فيها في البوسنة والهرسك.

قبل أن اختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أقول إن وفدي لاحظ بشعور من الأسف إشارة لا مبرر لها الى بلدي من جانب أحد الوفود بعد ظهر اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الهند على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل السويد. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سالاندر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على ترؤسكم هذه الجلسة.

للمرة الثانية في غضون أيام قلائل، تتكلم السويد خلال مداولات المجلس بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وفي هذه المرة يسرنا أنه تقرر أخيرا زيادة عدد القوات، وهي زيادة تمس اليها الحاجة. كما نشعر بالارتياح لأن أعمال العنف البشعة حول مدينة غورازده يبدو الآن أنها قد انتهت. وإن العمل المنسق والحاسم من جانب الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي قد حقق نتائج.

تولى الرئاسة السيد كيتينغ (نيوزيلندا).

الآن نحث الدول الأعضاء القادرة على تقديم القوات اللازمة والدعم المادي اللازم لعمل قوة الأمم المتحدة للحماية. إننا نمر بمرحلة حاسمة. ولعله يعتبر وبالا على البوسنة والهرسك وخرابا على المجتمع الدولي لو فقدنا الزخم من أجل السلم بسبب نقص القوات والموارد الأخرى.

واسمحوا لي في هذا المنعطف توجيه إشادة خاصة الى قائدي القوة وأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وكذلك للممثل الدائم للأمين العام على جهودهم الدؤوبة المتفانية.

إن الوقفة الحازمة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي ينبغي أن تستمر. وينبغي أن نضع استراتيجية متماسكة وفعالة بغية حماية المناطق الآمنة المتبقية، بما في ذلك إمكانية استخدام القوة الجوية. وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون جزءا من خطة شاملة لحل الصراع في البوسنة والهرسك وفي يوغوسلافيا السابقة عموما.

إن الخطط المتصلة بالمناطق الآمنة، والاستراتيجية العامة لدور قوات الأمم المتحدة في المستقبل والجهود الدولية المتضافرة من أجل حل الصراع: هي كلها مجالات قلق واهتمام كبيرين لدى السويد، وإن الجهود الرامية الى تطوير هذه الجوانب تحظى بتأييدنا الكامل. إن وجودنا في توزلا، وإسهامنا الكبير بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية والتزاماتنا الكبيرة في المجال الإنساني تبرر، في رأينا، اشتراكنا في التخطيط لهذه الجهود.

في البيان الذي أدلينا به في الأسبوع الماضي، أكدنا على الحاجة الى أن يقوم المجتمع الدولي بممارسة ضغط سياسي موحد على الأطراف ورحبنا بالمقترحات الرامية الى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن البوسنة والهرسك. وبعد ذلك أقيمت آلية تنسيق جديدة لتسهيل المفاوضات. ونحن نرحب بهذا التطور.

إن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يجب أن ترفع إلى أن يتم الوفاء بالشروط اللازمة لإزالتها.

وعلاوة على ذلك، إن الرفع الجزئي لحظر الأسلحة ليس من شأنه أن يسهم في رأينا، في حل الصراع. بل إننا عوضا عن ذلك قد نجازف بتصعيد صراع لا يمكن حسمه في ساحة المعركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة، أدعو الآن السفير دراغومير جوكيتش لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أقل من أسبوع أتيحت لي الفرصة للتكلم أمام مجلس الأمن وطرح آراء حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتصل بالحالة في البوسنة والهرسك السابقة. وفي ذلك الوقت قيل إن مجلس الأمن قد وجد نفسه مرة أخرى في منعطف حاسم في معالجته للحالة البالغة المأساوية السائدة في البوسنة والهرسك. فهو يمكنه إما أن يسلك سبيل السلام وأن يعمل صوب تحقيق تسوية تفاوضية شاملة أو أن يختار تصعيد الحرب، مما يترتب عليه من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من الحتمي حقا أن يبذل المجتمع الدولي ومجلس الأمن كل ما في وسعهما لتيسير تحقيق التسوية التفاوضية للحرب الأهلية المأساوية والمعقدة الجارية في البوسنة والهرسك. والخضوع لأي إغراء بمحاولة حسم الصراع باللجوء إلى التدخل العسكري الخارجي، أو بالضربات الجوية التأديبية أو برفع حظر السلاح لن يؤدي إلا إلى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه للحرب.

لقد قيل في مناسبات عديدة في مجلس الأمن إن الصراع في البوسنة والهرسك لا يمكن حسمه بالوسائل العسكرية. ولذا فمما يثير الدهشة أن يبقى هناك في مناقشة اليوم من لا يزال يتمسك بالوهم بأنه يمكن إحراز الحل بهذه الطريقة. لا يمكن أن يكون هناك أي طرف منتصر في حرب أهلية، ولا يمكن لأي طرف أن يأمل في فرض إرادته على الآخرين. إن السعي وراء هذه الأهداف لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من الألم والمعاناة. وكما بينت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ بداية الصراع، لا يمكن تحقيق السلم إلا عن طريق حل تفاوضي شامل يأخذ في اعتباره المصالح الحيوية للشعوب الثلاثة المعنية على أساس المساواة.

وفي هذه المرحلة الحساسة للغاية يتعين على مجلس الأمن أن يقاوم محاولات بعض الوفود استغلاله كمنصة انطلاق لأغراض دعائية بقصد تلبية الحاجات السياسية

المحلية. هذا النمط من الممارسات لن يسهم في الوقف العاجل للأعمال العدائية.

يجب أن تركز جميع الجهود الآن على تحقيق وقف شامل لإطلاق النار في جميع أرجاء البوسنة والهرسك. فالوقف السريع وغير المشروط لجميع الأعمال العدائية، دون المساس بالحل السياسي النهائي، هو وحده الذي يمكن أن يمهد السبيل أمام استئناف عملية السلام وتجديد المفاوضات.

لقد أظهر البوسنيون الصربيون على الدوام استعدادا جديدا للتفاوض ولقبول تنازلات مؤلمة حتى يمكن التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم. وبغية التوصل إلى هذه النتيجة، من الضروري أن تتلمس الأطراف الأخرى المفاوضات بنفس الأسلوب.

في نهاية عام ١٩٩٣ وبداية هذا العام، قبلت القيادة البوسنية الصربية خطة عمل الاتحاد الأوروبي كأساس لحسم الصراع. ولسوء الطالع، رفض البوسنيون المسلمون هذه الفرصة لإقرار السلم واختاروا السعي وراء خيار الحرب، وقد شجعهم على ذلك الموقف المتحيز المتخذ من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي ذوي النفوذ. وقد سعوا بالاستفزازات المستمرة الرامية إلى حفز انتقام من قبل البوسنيين الصربيين، إلى تحريض التدخل العسكري الأجنبي.

ستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بذل كل ما في وسعها للإسهام في الحل السلمي والعادل للأزمة ولإنهاء هذه الحرب المأساوية. إن زعامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهوريتيها ما برحت طوال فترة الصراع الجاري في البوسنة والهرسك تبذل الجهود صوب إيجاد حل سلمي وصوب التأثير على البوسنيين الصربيين، ضمن قدراتها، لتقديم تنازلات وحلول توفيقية مريرة.

ترحب يوغوسلافيا بالجهود المجددة المبذولة في بداية هذا الأسبوع صوب استئناف عملية السلم والمشاركة الفعالة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة بحثا عن حل عادل ودائم. وأنشطة فريق الاتصال الذي شكل مؤخرا قد تكون خطوة في الاتجاه السليم. بيد أن تحفظات بعض البلدان فيما يتصل بالمبادرات الهادفة إلى حسم الصراع في البوسنة والهرسك بالوسائل السلمية واستمرار التهديدات والتدابير القصاصية ضد البوسنيين الصربيين تثير القلق الشديد.

من الوهم الافتراض أن حل الصراع في البوسنة والهرسك يمكن أن يتأتى بتعريض طرف واحد لسيل من الضغوط والتهديدات والإنذارات بينما يتخذ موقف متسامح إزاء مقاومة الأطراف الأخرى، ولا سيما البوسنيون المسلمون، للبدء في التفاوض الجدي والإتيان بمواقفهم النهائية. فلا يمكن أن تنجح المفاوضات ما لم تعامل الأطراف على قدم المساواة.

إن الدعوات المحمومة إلى رفع حظر السلاح عن الطرف البوسني المسلم وإلى الضربات الجوية ضد البوسنيين الصربيين، وهي دعوات تكررت لسوء الطالع في مناقشة اليوم، تثير بالغ القلق. وكما بينت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في العديد من المناسبات، فإن البوسنة متخمة بالأسلحة، وإن المزيد من الأسلحة لن يؤدي إلا إلى زيادة اشتعال الصراع وحفز سباق التسلح المفضي إلى قدر أكبر من التضحية والتدمير. والافتراض بأن رفع حظر السلاح عن طرف من الأطراف المتحاربة يمكن أن يؤدي إلى وقف الأعمال العدائية افتراض سخيف. فالمزيد من الأسلحة يعني دوما مزيدا من الحرب ومزيدا من الضحايا.

كما هو معروف جيدا، بالرغم من حظر الأسلحة، فإن البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكرواتيين ما فتئوا يزودون بأسلحة هجومية على أساس منتظم ويستعينون بقوات المرتزقة. وهذا لم يسهم في التسوية السلمية. وإن جلب مزيد من الأسلحة إلى البوسنة والهرسك السابقة لن يؤدي إلا إلى انفجار البارود في البلقان وسينشر بالتأكيد لهيب الحرب في جميع أرجاء المنطقة، وربما يتجاوزها.

إن الطابع المعقد للصراع الأهلي والديني وفيما بين الأعراق في البوسنة والهرسك وجذوره التاريخية العميقة والأسباب الكامنة وراءه تجعل من اللازم ألا تشارك أي دولة محتلة سابقة لأراضي يوغوسلافيا السابقة أو أي دول مجاورة بقواتها في جهود حفظ السلام.

ومع أن احترام الأمم المتحدة حتى الآن للحساسيات التاريخية في الميدان يستحق الثناء، فان مما يثير القلق بالفعل أن هذه المبادئ الأساسية لحفظ السلم تغفل الآن، وإن الأمم المتحدة أذعنت لضغط مشاركة القوة التركية في قوة الأمم المتحدة للحماية. إن قرار ارسال قوات تركية إلى البوسنة والهرسك لا يتعارض مع مصالح تخفيف حدة الحالة في المنطقة فحسب بل يمكن أيضا أن يؤثر تأثيرا مباشرا على تصعيد الصراع، بما يتنافى مع جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى سلم دائم وانهاء الصراع.

إن الذين يبنون مواقفهم من الصراع في البوسنة والهرسك على أساس ديني بحت وأسس متحيزة وشايعة للغاية لا يمكن أن يقدموا اسهاما ذا مغزى في عملية السلام. وبدلا من أن تبذل الجهود لتهدئة الصراع وإنهاء الأعمال العدائية، فان منظمة المؤتمر الاسلامي، بموقفها المتحيز لجانب واحد وغير الموضوعي، استبعدت نفسها بوصفها منظمة يمكن أن تكون وسيطة شريفة ومشاركة في أي محفل يشكل بغية الاسراع بالمفاوضات السلمية.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترفض رفضا قاطعا المزاعم والاتهامات غير المثبتة التي وجهت ضدها في مناقشة اليوم. ومما يزعج بشكل خاص أن عددا من البلدان غير المنحازة قد انحرفت بشكل جذري عن المبادئ الأساسية لسياسة عدم الانحياز. فبدلا من الحث على استخدام الوسائل السلمية لحسم الصراع، وهو ما يعنيه عدم الانحياز، فانها تدعو علانية إلى التدخل العسكري من جانب

أقوى حلف عسكري ضد عضو مؤسس في حركة عدم الانحياز.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تتحمل أية مسؤولية عن اندلاع الحرب في يوغوسلافيا السابقة ولا عن استمرارها. فالمسؤولية تقع على عاتق البلدان التي شجعت الانفصال غير الدستوري للجمهوريات المنشقة واعترفت به، وساندت اتباع الخيار العسكري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يسرني أن أراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أنوه وأرحب بحضور وزراء خارجية وممثلي منظمة المؤتمر الاسلامي، في وقت سابق من عصر اليوم، وأن أؤكد لهم على مشاطرتنا لمشاعر القلق العميق التي أعربوا عنها اليوم.

إن حكومة بلادي تؤيد القرار ٩١٤ (١٩٩٤) الذي اتخذ اليوم بشأن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية. والنرويج هي بالفعل مساهمة بقوات كثيرة في قوة الأمم المتحدة للحماية. واستجابة لطلب تقديم المزيد من القوات لعملياتها في يوغوسلافيا السابقة، تقوم النرويج حاليا بدراسة زيادة المساهمة النرويجية في منطقة توزلا. وهدف حكومة بلادي أن تقدم، بموافقة البرلمان، كتيبة سوقيات مكونة من ٣٧٠ فردا قبل ١ آب/أغسطس من هذا العام.

وإن النرويج، نظرا لمشاركتها الحالية في قوة الأمم المتحدة للحماية في منطقة توزلا، تشعر بالقلق إزاء الحالة في مطار توزلا وحوله، الذي لا يزال مغلقا بسبب قصف القوات الصربية البوسنية. ويشكل القصف تهديدا مستمرا للسكان المدنيين في المنطقة الآمنة في توزلا ولقوات الأمم المتحدة في المنطقة. كما أن استمرار الهجمات يعيق تقديم المساعدة الانسانية وتوفير المؤن لموظفي الأمم المتحدة عن طريق مطار توزلا. وهذا لا يمكن أن يستمر دون عقاب. إن مطار توزلا يجب أن يعاد فتحه ويجب ضمان تشغيله الآمن. ولذلك فإن النرويج تؤيد بالكامل عزم مجلس الأمن على ضمان أمن قوة الأمم المتحدة للحماية وحرية حركتها في جميع أنحاء منطقة عملياتها.

وقد شعرت حكومة بلادي بانزعاج بالغ بسبب تطور الحالة في المنطقة الآمنة في غورازدة وحولها، حيث قامت القوات الصربية البوسنية، بمنأى عن العقاب، بهجمات على أهداف مدنية، متجاهلة تجاهلا صارخا الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وقف اطلاق النار وتأكيداتها بوقف الهجوم. إن هذه الأعمال تمثل انتهاكات صريحة للقانون الانساني الدولي، وتمثل خرقا جديدا للمعايير الأساسية للسلوك المتحضر. لقد أصبحت هذه الانتهاكات سمات الحالة في البوسنة والهرسك. وقد حظيت الحالة في غورازدة باهتمام واسع في النرويج، اذ شهدت الأفرقة الطبية النرويجية، المشاركة في عمليات الاجلاء التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية في غورازدة، الآلام والمعاناة الرهيبة التي حلت بالسكان المدنيين الأبرياء. إن الهجمات على الأهداف المدنية وعلى أهداف الأمم المتحدة في غورازدة لا يمكن قبولها على الاطلاق.

إننا نؤيد قرار مجلس شمال الأطلسي بالرد الايجابي على طلب الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بغورازده والمناطق الآمنة الأخرى في البوسنة والهرسك. وإن النرويج، بوصفها عضوة في منظمة حلف شمال الأطلسي، ملتزمة بالكامل بقراراتها الصادرة في ٢٢ نيسان/أبريل، ومما لا شك فيه أن القرارات سيجري تنفيذها اذا اقتضت الضرورة ذلك.

إن الجهود السياسية المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل ايجاد حل سلمي للصراع في يوغوسلافيا السابقة تكتسي بأهمية حيوية. ولذلك ترحب النرويج بانشاء فريق الاتصال في لندن، بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وتعتقد حكومة بلادي أن إنشاء هذا الفريق يمكن أن يسهم في تعزيز تماسك الجهود الدولية من أجل تحقيق السلم وبالتالي تحسين امكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، ليس هناك أي بديل لها.

وبالفعل، لا تزال النرويج على اقتناع بأن الحل الدائم للصراع في البوسنة والهرسك لن يتأتى إلا بالوسائل السياسية لا العسكرية. وهذا أيضا هو السبب الذي يجعلنا نعترض على رفع حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة. فأي تصعيد للقتال لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح البشرية. كما سيؤدي إلى آثار وخيمة على قوات الأمم المتحدة في المنطقة، وعلى العملية التفاوضية وعمليات الإغاثة الانسانية، التي يعتمد عليها كثير من البشر اعتمادا كاملا من أجل البقاء. وإننا نحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل عسكري جديد وعلى العودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي، يبقى من اللازم تأييد الأمم المتحدة، والأمين العام، وممثله الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، والرئيسين المشاركين، السيد ستولتنبرغ واللورد أوين. وبتقديم الدعم الكامل للإجراءات التي يتخذونها يمكننا أيضا أن نأمل في زيادة فرص وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية تفاوضية عادلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد دروبنجاك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلادي يسره سرورا بالغا أن يناقش

مجلس الأمن هذا الموضوع اليوم. سيدعي البعض أن الكثير قد قيل بالفعل بهذا الشأن. وليس هذا هو الحال إلا لأنه لم يتخذ إجراء كاف حتى الآن لكبح العدوان الصربي ونتائجه غير المقبولة.

ويسرنا بشكل خاص أن يكون بيننا وزراء خارجية لدول أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ووزراء خارجية من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نثني على وزير خارجية نيوزيلندا، سعادة السيد دون ماكينون لالتزامه- الذي يدل عليه أيضا ترؤسه للمجلس اليوم - بإيجاد حل عادل للصراع في المنطقة. ويعرب وفد بلادي عن التقدير أيضا لكم - السفير كولين كيتينغ وأعضاء وفد بلادكم.

إن وجود ممثلين رفيعي المستوى لحكومات العديد من الدول الأعضاء يبيّن أهمية الحالة في المنطقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يبعث الأمل في أن يوفر التزامهم لهذه الأزمة نهاية منصفة، باعتبار هذا ضروريا. وفي هذا الشأن، يجب أن نؤكد أهمية آراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في هذه المرحلة الحرجة من الصراع وفي عملية السلام. ولهذا دعا وفد بلادي في المناقشة التي جرت بمجلس الأمن يوم الخميس الماضي إلى ضم ممثل رفيع المستوى عن منظمة المؤتمر الاسلامي في عملية إيجاد حل سياسي للصراع في المنطقة.

لقد سعت الحكومة الكرواتية باستمرار إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع في المنطقة. وليس من قبيل المصادفة أننا أيّدنا جميع الوساطات الدولية المنصفة لبلادي، ولهذا الأمر، لجمهورية البوسنة والهرسك. ولقد كان ولا يزال إيماننا الخالص أن الحرب والعنف لا يمكن أن يكونا حل الأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

ومع هذا إن الوساطة الدولية يمكن أن تكون لها حدودها. لقد حققت فقط سلاما هشا في كرواتيا. والحالة في البوسنة والهرسك لا تزال بعيدة عن النتيجة التي كان يراد تحقيقها. لقد كان عدم إحراز التقدم المرغوب فيه في المنطقة نتيجة عجز المجتمع الدولي عن إيجاد توازن القوى الضروري لإحداث التوازن مع محاولاته الرامية إلى الوساطة السياسية.

وما دام اختلال التوازن هذا مستمرا ستؤيد حكومة بلادي رفع حظر توريد الأسلحة الذي ينطبق على حكومة البوسنة والهرسك المشكلة في الوقت الحالي في إطار اتفاق الاتحاد الفيدرالي، وجمهورية كرواتيا، لأن التوازن المرغوب فيه لا يمكن أن يتحقق إلا باشتراك كلتيهما. قد لا يكون من الممكن بالنسبة لحكومة البوسنة والهرسك أن تحقق بمفردها التوازن المرغوب فيه. ويجب أن نذكّر بأن الجيش البوسني الصربي، بالاشتراك مع الجيش اليوغوسلافي، يشكلان معا ما تبقى من رابع أقوى جيش في أوروبا، وإجراء تكييف محدود في التوازن قد لا يكون من شأنه سوى إشعال حرب أخرى - أساسا ضد أحد الطرفين الأضعف. ومع هذا فإن رفع حظر توريد الأسلحة ينبغي ألا يتبع منطق الحرب.

يجب علينا أن نؤكد في هذا الشأن أن رفع حظر توريد الأسلحة لا يشجع بالضرورة على الحرب في جميع الحالات، كما يدعي البعض. وبالتحديد، في الحالات التي ينشب فيها العنف بسبب وجود قوة نيران متفوقة في جانب واحد، كما كان الحال في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، من شأن رفع حظر توريد الأسلحة أن يساعد على إنهاء الحرب. والتوازن الذي ينشأ من شأنه أن يعزز خيارات لا تتسم بالعنف لإيجاد تسوية سياسية منصفة ومستدامة.

وعلى العكس من ذلك، لم يحقق لنا حظر توريد الأسلحة المفروض بمقتضى القرار ٧١٣ (١٩٩١) النتائج السياسية المرغوب فيها في كرواتيا أو في البوسنة والهرسك. ولم يخفض القتال بأية درجة في البوسنة والهرسك. بل على العكس لا يزال الجانب الصربي يستخدم قوة نيرانه المتفوقة للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي بينما يملي حلولا سياسية غير منصفة وغير مستدامة.

لم ينخفض مستوى القتال إلا في المناطق التي قوبل فيها المتمردون الصرب بمقاومة حازمة - سواء في كرواتيا أو في البوسنة والهرسك. وفي المناطق التي ما زالت فيها القوى الصربية دون مواجهة، لا يزال العدوان مستمرا. وكانت غورازدة مثالا حيا على ذلك. لقد أصبحت منطقة أوسورا في حالة مشابهة منذ شهر كانون الثاني/يناير، وأصبح رواق بوسافينا بأسره في شمال البوسنة مرة أخرى مركزا لأعمال هجومية صربية مكثفة.

إن السياسة العدوانية الصربية التي هدفها الواضح إنشاء صربيا الكبرى على حساب جيرانها لا يمكن إيقافها إلا عند إنشاء توازن موثوق به للقوى في المنطقة. وهذا يمكن تحقيقه بطريقتين: إما بوجوب قيام المجتمع الدولي بحل القدرة الحربية الصربية مستخدما جميع الوسائل الضرورية؛ أو بوجوب رفع حظر توريد الأسلحة، وبالتالي خلق قدرة دفاعية للاتحاد الفيدرالي للبوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا لإجبار الجانب الصربي على قبول وتنفيذ نتائج الوساطة الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذا لم يكن الخيار الأول، الذي قد يكون الأكثر فعالية، في إطار خيارات المجتمع الدولي، فيجب على حكومة بلادي أن تصر على النظر بجدية في ثاني أفضل البديلين. وإلا فإن الحرب في البوسنة والهرسك ستستمر، والحل السياس في كرواتيا قد يتهدد درجة تجديد القتال.

فيما يتعلق بالحالة في كرواتيا، يجب أن أسترعي انتباه المجلس إلى التطورات المتعلقة باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ بين حكومة بلادي وسلطات المتمردين الصرب، إن جانب المتمردين الصرب لم يمتثل تماما لأي نقطة من نقاط الاتفاق، ولا يزال يرفض استئناف المحادثات بالدخول إلى الجولة الثانية منها. ولا بد لحكومة بلادي أن تعرب للمجلس عن قلقها البالغ في هذا الشأن وتبلغ المجلس بأن المبعوث الخاص للأمين العام إلى يوغوسلافيا

السابقة، ياسوشي أكاشي، أبلغ رسميا بهذا بالتحديد يوم أمس.

إن حكومة بلادي تأمل أن يسفر هذا التطور في كرواتيا أيضا عن قيام المجلس وفريق الاتصال الذي بدأ عمله أمس بدراسة مكثفة. وتؤيد كرواتيا تأييدا تاما مناقشات فريق الاتصال على أعلى المستويات، لأن خبرتنا من محادثات واشنطن تبين أن الاتفاقات السياسية يمكن التوصل إليها بسهولة أكبر عندما تتم الوساطة عن طريق ممثلين رفيعي المستوى، ونأمل أن تتمكن الأطراف المعنية من المشاركة في تلك المناقشات في وقت قريب. وبالمثل، لا بد لحكومة بلادي أن تثني على الفعالية التي كانت مؤخرا لحلف شمال الأطلسي في محاولاته لتأمين الامتثال لقرارات مجلس الأمن في البوسنة والهرسك، وتحث المجتمع الدولي على النظر في كيفية توسيع نطاق هذا العزم واستخدامه فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن في كرواتيا أيضا.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه قد يكون هناك توقف مؤقت للقتال في البوسنة والهرسك كما هو الحال في كرواتيا، نتيجة للمبادرات الدبلوماسية الجارية أحيانا المتوقفة أحيانا، التي قد يرى البعض تسميتها سلاما. لكن هذه ليست سوى سراب سلام، خلقته آلة حرب متفوقة في أيدي زعماء الصرب المتطرفين. وسيظل أعضاء المجلس يقومون بأدوارهم في «سيناريو» يتبع منطق الحرب بأن القوة هي الحق، ولن يدفعنا منطق السلم كسراب إلى التصديق.

لا بد أن تتوفر طريقة لتحقيق السلام في البوسنة والهرسك. وإذا كان مجلس الأمن عاجزا عن تحقيق ذلك السلام بعد ثلاث سنوات من المعاناة المروعة، يجب على المجلس أن ينظر في بدائل أخرى، بما في ذلك حق البوسنة والهرسك وكرواتيا في الدفاع عن نفسيهما، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلادي.

المتكلم التالي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد التني (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالشكر على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلسكم الموقر اليوم برئاستكم له وبحضور عدد من أصحاب المعالي وزراء خارجية دول مجموعة الاتصال التي شكلتها منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك، بالإضافة الى وزيري خارجية البوسنة واليونان، رئيس الاتحاد الأوروبي.

إن هذا المستوى الرفيع في تمثيل بلادكم ودول مجموعة الاتصال واليونان ليقف دليلا على مدى أهمية المسألة التي نحن الآن بصددها، وهي «الوضع في البوسنة والهرسك»، والمنعطف الخطير الذي تمر به، وجسامة مسؤولية هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي المتمثلة في البحث عن الوسائل والإجراءات الكفيلة بوضع حد لروح عدم المبالاة وأنصاف الحلول والاتجاه الى تبني المواقف والقرارات التي تعيد الى شعب البوسنة حقه المسلوب، وإنهاء معاناته الطويلة بسبب غياب الضمير العالمي واعتماد ازدواجية المعايير.

لقد كان لي شرف مخاطبة مجلسكم الموقر قبل أقل من أسبوع واحد حول نفس المسألة التي نحن الآن بصددها. وقد عبرت وقتها عن بعض التفاؤل من جراء استجابة منظمة حلف شمال الأطلسي لطلب السيد الأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل وتوجيه ضربات جوية للمعتدين الصرب بغية رد عدوانهم وإجبارهم على التراجع عن مخططاتهم التوسعية، وخرقهم الفاضح لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان ضد دولة عضو بالأمم المتحدة.

وإن امتثال المعتدين الصرب للإنذار يعيد تأكيد الحاجة الى إعطاء قرارات المجلس فاعلية وقوة ليتحقق لها التنفيذ والامتثال الكامل، خاصة إذا كانت الجهة المعنية بالتنفيذ والامتثال جهة لا تؤمن بسوى منطق القوة ولا تعبأ بمبادئ القانون الدولي وميثاق منظمتنا وقراراتها.

وجاء هذا التطور ليؤكد صدق ما حذرنا منه من أن تباطؤ المجلس في ردع المعتدين قد لعب دورا سلبيا في المأساة التي يعيشها شعب البوسنة المسلم، وعلى المجلس تحمل مسؤوليته إزاء استمرار هذه المأساة وسقوط آلاف الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى، وتشريد مئات الآلاف من المسلمين وتعرضهم للتصفية العرقية في البوسنة ونتيجة لتراخيه في ردع العدوان الصربي ضدهم.

لقد شجعت سياسات المجلس مزدوجة المعايير المعتدين الصرب على فرض منطقهم القائم على ضم الأراضي عن طريق القوة والتصفية العرقية وتحقيق أهدافهم التوسعية وتجاهل مقررات مؤتمر لندن، بينما قام المجلس بتيسير مهمتهم بسلب جمهورية البوسنة والهرسك حقها الذي كفلته لها المادة ٥١ من الميثاق في الدفاع عن النفس وممارسة السيادة وحماية وحدة أراضيها. إن تطبيق القرار ٧١٣ (١٩٩١) لمجلس الأمن على البوسنة حظر وصول السلاح إليها، بينما تسعى المفاوضات لمكافأة المعتدين أولا بتمكينهم من كسب الوقت لتحقيق مكاسب عسكرية، وثانيا بتشجيع تقسيم البوسنة بما يرضي المعتدين الصرب، الشيء الذي جعل الأمم المتحدة في موقف لا يمكن الدفاع عنه.

إن معالجة الأمم المتحدة لمأساة البوسنة باعتبارها حربا أهلية بين أعراق مختلفة تقلل كثيرا من حقيقة الدور الرئيسي الذي ظلت جمهوريتا الصرب والجبل الأسود تلعبانه في دعم العدوان بل المشاركة فيه ضد جمهورية البوسنة المستقلة. وإن تطبيق القرار ٧١٣ (١٩٩١) على البوسنة يمثل تناقضا صريحا مع المادة ٥١ للميثاق وهو بهذا غير شرعي إذ يحرم دولة عضوا من حقها المشروع في الدفاع عن النفس. وإن وفد بلادي، إذ يجدد المطالبة بإلغاء هذا الحظر

فورا، ينظر بترحيب إلى ما أعلنته السيدة المندوبة الدائمة للولايات المتحدة والعديد من أعضاء المجلس من استعداد لإجازة قرار يؤدي إلى ذلك. وفي نفس الوقت فإننا ندعو الدول الصديقة التي عبرت عن بعض التحفظ إزاء هذه المسألة إلى إعادة النظر في موقفها تأكيدا لما عرف عنها من دفاع عن مبادئ العدل وحق الشعوب في الدفاع عن نفسها في مواجهة العدوان الخارجي.

لقد تعرضت مصداقية مجلسكم الموقر والأمم المتحدة عامة إلى تحد خطير في البوسنة، حيث عجزت عن حماية المناطق الآمنة التي أعلنها المجلس بقراره ٨٢٤ (١٩٩٣)، فأصبح المسلمون في تلك المناطق تحت رحمة المعتدين الذي شددوا الخناق حول المناطق الآمنة بهدف إفراغها من سكانها في إطار سياسات التطهير العرقي التي مارسوها لمدة عامين في البوسنة. وأدى عجز الأمم المتحدة إلى تعرض موظفيها وقواتها إلى أنواع المضايقات كافة شملت الاعتقال ومنع التحرك وغيرها بما مثل تحديا سافرا لسلطتها وهيبتها. ولكي تؤدي قوات الأمم المتحدة للحماية المسؤولية المناطة بها فإن بلادي على أتم استعداد لإرسال قوات تساهم في حماية المدن والمناطق الآمنة في البوسنة والمساهمة في توفير المساعدات الإنسانية لشعبها، رغم ما نعانيه من أعباء حرب فرض التدخل الأجنبي استمرارها في بلادي لثلاثة عقود، التزاما بما تفرضه علينا الواجبات الإنسانية وعضويتنا في الأمم المتحدة تجاه تكريس الشرعية الدولية.

وأنا أصل لخاتمة خطابي لا بد لي من إعادة ما ذكرته في اجتماع المجلس الموقر السابق من أن شعب البوسنة المسلم قد أكد جدارته باحترام العالم لما أبداه من شجاعة وصمود في وجه العدوان، وهو قادر على الدفاع عن نفسه بالجسارة ذاتها إذا قدر للشرعية أن تسود وأزيل هذا التطبيق المجحف للقرار ٧١٣ (١٩٩١) حتى يتمكن من ممارسة سيادته وحقه في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بنغلاديش. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أشيد بحرارة بالطريقة المخلصة والمتفانية التي أدار بها ممثل بلدكم شؤون هذا المجلس في هذا الشهر الصعب، نيسان/أبريل. ونتمتع بامتياز ترؤس وزير خارجية نيوزيلندا أعمالنا اليوم.

إن هذه الجلسة للمجلس هامة، لا بسبب التدهور الخطير للحالة في البوسنة والهرسك بصورة عامة بعد أن ألهبتها الأحداث في غورازدة فحسب، بل أيضا بسبب وجود الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي في هذه المناقشة، ووزراء الخارجية الثمانية في منظمة المؤتمر الاسلامي المجتمعين هنا في نيويورك لحضور اجتماع طارئ لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن البوسنة والهرسك. وبنغلاديش تؤيد تماما الاعلان الذي اعتمده هذا الاجتماع الوزاري.

وإذ نستعرض الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك، نود أن نؤكد على بعض النقاط الضرورية. أولا وقبل كل شيء، ما هو في كفة الميزان في التصدي لهذه المسألة ليس قدر البوسنة والهرسك فحسب، بل قدر جميع الدول الأضعف والأصغر التي تنتمي إلى هذه المنظمة. فالمسألة هنا تتعلق بمصداقية الأمم المتحدة، وبخاصة مصداقية مجلس الأمن في إعلاء المبادئ الثابتة للميثاق وهي سيادة جميع الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية، ولا سيما عدم حيازة الأراضي بالقوة. وكما أكد وزير خارجية البوسنة أن احترام حقوق الانسان وحرمة الحدود عنصران مكملان لهذه المبادئ وللسعي إلى تحقيق أي حل سياسي قابل للتطبيق.

ثانيا، لا يمكن وصف الحالة في البوسنة والهرسك على الاطلاق بالحرب الأهلية. إنها عدوان صارخ وصريح، وسعي مستمر وشرس من جانب الصرب لتحقيق هدف واحد ألا وهو تقطيع أوصال بلد من أجل إنشاء صربيا الكبرى. وقد ترافق ذلك مع صراع لإبادة الجنس بلغ عدد ضحاياه ٠٠٠ ٢٠٠ من المدنيين ومعاملة مئات الآلاف الآخرين معاملة وحشية.

لقد كانت ردة فعل المجلس على هذه الحالة في الغالب ضعيفة جدا ومتأخرة جدا، واتصفت بتبرير الواقع والتردد وردات الفعل المجتزأة والخاصة، وانعدام التقدير وانعدام الارادة السياسية لتنفيذ القرارات المتخذة. والتأخير المقرون بتدابير بطيئة بات مساويا للاسترخاء؛ ولم تردع بأي طريقة من الطرق بل بالتأكيد شجعت الصرب على استمرار تعديهم على الأراضي والانتهاك المحسوب لجميع الاتفاقات. ولا تزال غورازدة رمزا مأساويا لهذه السياسة المترددة في تنفيذ القرارات المتخذة فعلا.

المهم اليوم أن يقوم المجلس بتعزيز إرادته بغية اتخاذ إجراء تمهيدي هادف. وينبغي أن يتضمن ذلك تدابير سياسية وعسكرية وقانونية واقتصادية وانسانية في صفقة متكاملة.

على الجبهة السياسية، نرحب بما قرره المجلس بالقرار ٩١٣ (١٩٩٤) من تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة تتضمن إجراء مشاورات وثيقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن مبادرة سلم كهذه يجب أن يكون فيها لمنظمة المؤتمر الاسلامي تمثيل. وبغية مواصلة الضغط على الصرب من جانب المجتمع العالمي بأسره، نؤيد كذلك عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت المناسب بغية تكملة قرارات مجلس الأمن وإضفاء الطابع الشرعي عليها. ولقد رحبنا بإبرام اتفاق واشنطن بين البوسنيين والكروات باعتباره الخطوة الأولى الحيوية نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة ونعتقد أن الزخم في هذا المجال يجب توليده من جديد.

على الجبهة العسكرية وبالتأكيد القانونية، فإن الأولوية الحاسمة هي رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة والهرسك بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١). وفي ضوء ما يقع من أحداث متواصلة، من الواضح الآن على نحو متزايد أن حظر الأسلحة القائم ليس مجحفا وتمييزيا ودعوة مفتوحة للمعتدي كي يواصل عمليات النهب فحسب، بل أنه أيضا يتعارض مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والحق الشرعي لجميع الأمم في الدفاع عن النفس فرادى وجماعات. وأي حل سياسي في ظل هذه الظروف لا يمكن إلا أن يكون خدعة. والصرب قلما أظهروا إخلاصهم في السعي إلى تحقيق حل سياسي.

إن محكمة جرائم الحرب يجب أيضا أن تكثف عملها وأن تتلقى التمويل الكافي سعيا لتحقيق ولايتها. ويجب إقرار وتثبيت المحاسبة. وبينما نرحب بالانذار الذي وجهته منظمة حلف شمال الأطلسي وقرارها القاضي بتوسيع نمط المنطقة المستثناة المطبق في سراييفو ليشمل «مناطق آمنة» أخرى أعلنتها الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فإن الحاجة إلى تنسيق التدابير الرادعة وتنفيذها العاجل عن طريق الضربات الجوية يجب أن تكون جلية للصرب. كذلك يجب ممارسة أقصى درجات اليقظة لمنع انتشار العنف والعدوان إلى مناطق أخرى، لا سيما سنجاك وكوسوفو.

إننا نؤيد تماما تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد نرحب بالقرار ٩١٤ (١٩٩٤) الذي اتخذ هذا الصباح. وأود أن أؤكد مجددا على التزام بنغلاديش بالاسهام بكتيبة مشاة آلية يجري وزعها فورا، كما أؤكد استعدادها لذلك.

على الجبهة الاقتصادية وفي ضوء العدوان الصربي الغاشم نؤيد تماما تشديد وإحكام الجزاءات القائمة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

على الجبهة الانسانية، يتعين تكثيف الجهود الرامية إلى إيصال الإغاثة والمساعدة الطبية إلى شعب البوسنة والهرسك المحاصر، بخاصة عن طريق إعادة فتح مطار توزلا. ويتعين النظر منذ الآن في اتخاذ تدابير بعيدة الأمد لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار وتنسيق الجهود لهذا الغرض.

ختاما، تبقى ردة فعل المجلس، بالنسبة لنا جميعا، حيال كيفية معالجة الحالة في البوسنة والهرسك موضع اختبار لمصداقية الأمم المتحدة والثقة التي وضعناها فيها.

عندما تناقش الأنشطة السياسية وما يسمى بالحقائق السياسية على أنها «أمر واقع» على الأرض لا يمكن عكسه، وعندما تعتبر «المناطق الآمنة» تعابير ملطفة لمعسكرات الاعتقال التي يتوقع أن يكون استمرار حمايتها أمرا دون جدوى، وعندما يسمح للعدوان بأن يصبح مبررا على أساس يصعب جدا رده، حينئذ تكون الرسالة الموجهة إلى المجتمع الدولي خطيرة جدا. إنها تعني العودة إلى شريعة الغاب. وهي في هذا اليوم وهذا العصر، وبعد جميع الدروس المستخلصة من الماضي، تعني أن الأمم المتحدة تنازلت عن جميع مبادئها على أعتاب البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل أذربيجان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد عليييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ركّز مجلس الأمن اهتمامه على مدى السنتين الماضيتين مرارا وتكرارا على الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن المؤرخين الذين يجرون أبحاثا في المستقبل عن وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك سيواجهون مهمة صعبة لكثرة القرارات والبيانات والمقررات الأخرى.

مع ذلك، ليس هناك للأسف ما يدعونا إلى الاستنتاج بأن قرارات الأمم المتحدة لها تأثير جدي أو موضوعي على استمرار القتل الجماعي الوحشي والمتعمد للمسلمين البوسنيين.

مرة أخرى أصبح المجتمع الدولي شاهدا على مذبحة دموية، تجري الآن في غورازده - التي حددت، بالاضافة إلى سراييفو وتوزلا وزيبا وبيهاق وسريبرينيتسا والمناطق المحيطة بها، منطقة آمنة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣)، علاوة على ذلك، كان قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) قد وسع من ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لتمكينها من حماية المناطق الآمنة باستخدام جميع التدابير الضرورية، بما فيها الضربات الجوية. ولكن على الرغم من ذلك والقرارات الأخرى للمجلس المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك، جرى في غورازده قتل ٧٠٠ مدنيا بريئا وبتر أطراف أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص وتشريد ٠٠٠ ٢٠ نسمة بالقوة.

وهذا العمل البربري المرتكب ضد منطقة آمنة يدلل مرة أخرى على تجاهل القوميين الصرب المسلحين تسليحا جيدا تنفيذ قرارات منظمتنا. إن إفلات الوحدات المسلحة الصربية البوسنية من العقاب يقوض المبادئ الأساسية للنظام المعاصر للأمن الجماعي الدولي.

مرة أخرى نود أن نسترعي الانتباه إلى الحاجة الملحة لأن ننقح ونقوي بطريقة عملية مفاهيم وآليات صون السلم ونشاط صنع السلم خصوصا تلك المتبعة فيما يتعلق بالنزاع البوسني في إطار المنظمات الدولية المختلفة، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها.

إن الحالة الراهنة في بعض أجزاء العالم يمكن أن تولد انطباعا بأن الحركات السياسية المتطرفة والشوفينية والزعماء السياسيين لتلك الحركات «الفاشية» يعتقدون اعتقادا جادا بإمكانية إعادة تشكيل الحدود المعترف بها دوليا عن طريق القوة، وبذلك يقوضون سلطة

مجلس الأمن والثقة بقدرته على الاستجابة في الوقت والطريقة المناسبين على أعمال العدوان أينما ارتكبت وأيا كانت الظروف.

إن موقف جمهورية أذربيجان تم الإعراب عنه في الاجتماعات والمحافل المتنوعة التي جرت فيها مناقشة الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، وعلى أساس المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية - احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم انتهاك حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي - فإن أذربيجان تدين بشدة الأعمال التي يرتكبها الانفصاليون الصرب الذين هم من مواطني جمهورية البوسنة والهرسك، نظرا لفهمها بأن العالم لن يسمح لنفسه بالاقرار بسياسة الأمر الواقع وتقطيع أوصال البلاد، أو أية محاولات لتغيير الحدود المعترف بها دوليا عن طريق القوة.

ختاما، يعتقد الوفد الأذربيجاني اعتقادا راسخا، نظرا لخطورة الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك بأن مجلس الأمن سوف يتصرف بعزم وحسم دون أن ينتظر وقوع مجازر جديدة في مناطق آمنة أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل ألبانيا. أدعوه لكي يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد كولا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة القديرة والناجحة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أهنئ سلفكم، السفير مريميه، الذي أدار أعمال المجلس في الشهر المنصرم بمهارة مهنية. كما أود أن أشكر وزير خارجية نيوزيلندا، الذي ترأس معظم جلستنا لهذا المساء.

إن وفد بلادي يفهم أهمية قيام وزراء خارجية بلدان عديدة بالادلاء ببيانات هنا بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وباسم حكومة بلادي، أتقدم بخالص الشكر إلى وزراء الخارجية على جهودهم الرامية إلى تحقيق السلم في البوسنة والهرسك.

إن انسحاب الصرب من المنطقة المحظورة حول غورازده كان نتيجة الرسالة الواضحة التي أرسلتها الأمم المتحدة، بالاضافة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. إن ألبانيا تؤيد دون تحفظ جميع قرارات منظمة حلف شمال الأطلسي المتعلقة بتوجيه ضربات جوية لحماية المناطق الآمنة، يجب عليها أن تضمن عدم تكرار مجزرتي سراييفو وغورازده في أماكن أخرى من البوسنة والهرسك.

إن الهدوء الذي يسود غورازده ووجود قوة الأمم المتحدة للحماية يشكلان فرصة يجب ألا تفوت. فالآن هو الوقت المناسب لتجديد جهود المجتمع الدولي من أجل ضمان السلم في البوسنة والهرسك.

إن موقف حكومة بلادي فيما يتعلق بالنزاع في يوغوسلافيا السابقة تم توضيحه عدة مرات، آخرها في مرفق رسالتي المؤرخة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/493). إننا نؤكد مجددا أن العمل الدبلوماسي المكثف، بالاضافة إلى التدابير الأخرى التي يمكن أن تتضمن استخدام القوة، هو الأسلوب الأنسب لتحقيق السلم في يوغوسلافيا السابقة. وإننا نرحب بالمبادرة التي اتخذت مؤخرا والمتعلقة بعقد مؤتمر رفيع المستوى. وينبغي للمؤتمر أن يعمل على ايجاد حل شامل للصراع. وفي هذا الإطار، تود ألبانيا أن تسترعي الانتباه إلى الحالة الخطيرة في كوسوفو، وأن تعلن عن رأيها بأن معالجة الأزمة في كوسوفو ينبغي أن تكون عنصرا هاما في عملية السلام.

ونحث على ألا تكون الجهود الدبلوماسية الدولية المشروعة محدودة؛ ويجب أن تستهدف حلا طويل المدى للصراع برمته في يوغوسلافيا السابقة.

أنتهز هذه الفرصة لأكرر وجهة نظر الحكومة الألبانية بأن الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) جزء هام مما قام به المجتمع الدولي لإحلال السلام في المنطقة. ويسرنا أن بلدانا كثيرة تكلمت خلال مناقشة مجلس الأمن الأخيرة عن ضرورة إبقاء الجزاءات.

يجب علينا ألا ننسى أن العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك في البداية هو الذي تسبب في الكارثة الحالية لدولة عضوة في الأمم المتحدة. إن إضعاف الآلة العسكرية لبلغراد شرط أساسي لضمان دوام الاستقرار في البلقان. إن ألبانيا تعاني من صعوبات هائلة بسبب الجزاءات، إلا أن أهمية هذه الجزاءات بالنسبة لقضية السلام تأتي في المقام الأول.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن التدابير التي تراها بلادي ضرورية قد وردت جميعها في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والتي أشرت إليها قبل لحظة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وزير خارجية بلادي.

أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك الذي طلب الإدلاء ببيان.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي أسفي البالغ أن اضطر إلى المطالبة بممارسة حق الرد لأرد على بيان كل من الاتحاد الروسي والسفير جوكيتش.

بالنسبة لبيان ممثل الاتحاد الروسي، أود فقط أن أذكركم جميعا بأن قوات الدفاع التي تدافع عن «المناطق الآمنة» وعن جمهوريتنا برمتها هي في الواقع قوات دفاع جمهورية البوسنة والهرسك. ومن حق تلك القوات، بل من واجبها أن

تقوم بذلك استنادا إلى مركزنا كدولة ذات سيادة، كما أنها تم الاعتراف لها بهذه المهمة صراحة في القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣).

علاوة على ذلك، أي إشارة إلى حكومتنا أو قوات دفاعنا بأنها «مسلمة» إشارة غير دقيقة تنم عن الطعن في شرعيتنا وعن التحيز. إننا نمثل جميع الطوائف ونتألف من جميع الطوائف.

أما السفير جوكيتش، افتراضا بأنه يتكلم نيابة عمن يسمون بالصرب البوسنيين، فإن بيانه بأن الصرب البوسنيين يعربون عن الاستعداد للتفاوض وتقديم تنازلات مؤلمة أمر نرحب به كل ترحيب. بيد أن هذا البيان يفترض أمرين صحتهما مشكوك فيها.

أولا، هل السفير جوكيتش يعني أيضا مفاوضات حسنة النية؟ المرء لا يحتاج إلى أكثر من أن يتذكر الأكاذيب والوعود الزائفة التي أعطاها على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية من يسمون بالصرب البوسنيين، مستخفين بمختلف ممثلي الأمم المتحدة وكذلك بممثل الاتحاد الروسي، والأمر المؤلم بدرجة أكبر، أن ذلك أدى إلى خسارة أرواح بوسنية.

ثانيا، إن السفير جوكيتش يبدو قادرا على التعبير والشعور بالراحة بدرجة متساوية عندما يتكلم نيابة عن صربيا والجبل الأسود وعن الصرب البوسنيين المزعومين. وبالتالي يتعين علينا أن نستخلص بحكم المنطق أن حكومة صربيا والجبل الأسود هي نفس حكومة من يسمون بالصرب البوسنيين. وهذا يفضح الادعاءات ونظريات الحرب الأهلية الكاذبة.

أخيرا، بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا ينكرون على جمهورية البوسنة والهرسك حقها في الدفاع عن النفس من خلال حظر الأسلحة القائم، ينبغي لهم أن يشعروا بالحرج إزاء استخدام السفير جوكيتش نفس الحجج التي يستخدمها العديدون منهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٢٥.